



مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

مجلة علمية-محكمة-تصدر عن جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-اليمن (١٨) (٢٠٢٠/١٢) ٥٨٩٤-٢٦١٧:ISSN

أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات

تطبيق على آيات مختارة من سورة البقرة إلى سورة هود

د. عبده سعيد محمد همد

أستاذ مساعد بقسم القراءات وعلوم القرآن

كلية القرآن الكريم

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

جمهورية السودان - الخرطوم

abdusae73@gmail.com

خلاصة البحث

هذا البحث: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات.. يهدف: إلى التعريف بأوجه اختلاف القراءات وتأثيرها على مسائل الاعتقاد والاستدلال بها، ورصد المسائل العقدية المتعلقة بأوجه اختلاف القراءات؛ لبيان ما ينبغي نحوها، في آيات موضوع الدراسة. وتناول هذا البحث: أثر أوجه الاختلاف في المسائل العقدية، وفي أنّ الجزء هو بسبب العمل مع رحمة الله وتوفيقه للأعمال الصالحة وإذنه لدخول الجنة، والرد على من ادعى أن العبد ليس له فعل وأن الجزء لا يترتب على العمل. وأنّ الطعن في القراءة الثابتة عن النبيّ الكريم، إخضاعاً للأقيسة النحوية، إشكال عظيم في مسائل الاعتقاد.

كما تناول البحث في الآيات المختارات من سورة المائدة إلى سورة هود، الحوار الذي دار بين عيسى عليه السلام والحواريين في مسألة الاستطاعة، من حيث تنزيه الله أن يسأل عن استطاعته لشيء من عدمه، وما جاء في سؤال نوح-عليه السلام - لربّه بنجاة ابنه، وما وقع من إشكال عقدي في جواز خيانة نساء الأنبياء، وقد تقرر نفي ذلك عند أئمة السلف. أهمّ نتائج الدراسة والتوصيات:

أنّ القرآن الكريم لو خالف الأقيسة والقواعد النحوية؛ فإنّ القرآنَ يَحْكُمُ ولا يُحْكَمُ عليه، ولا يُلْتَفَتُ إلى الأقيسة النحوية، وأنّ على المؤسسات الإسلامية العناية بأوجه اختلاف القراءات المتعلقة بالمسائل العقدية ونشرها على أوسع نطاق الإعلام العام. الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، أوجه القراءات، اختلاف القراءات، ردّ الشبهات.

Abstract

Aspects of Different of Qur'anic readings (*Alqira'at*) in establishing Islamic Faith and rejecting suspicions Objectives of the study: The study aims to identify the differences in readings of the Qur'an, and their impact on matters of belief and to infer them, and to induct the doctrinal issues related to the differences in readings. To indicate what should be towards it, in the verses of the subject of study.

This research deals with aspects of *Alqira'at* (The Qur'anic readings) in establishing faith and rejecting suspicions in the selected verses from Surat Al-Baqarah to Surat Al-Nisa', as it included the effect of these doctrinal issues in that the reward is due to work with the mercy of Allah, and it includes a response to those who claim that the slave has no action and that the punishment is not brought about by the action, and that challenging the steadfast reading of the Holy Prophet, subject to grammatical measurements; a great problem in matters of belief and faith.

It also dealt with in the selected verses from Surat Al-Ma'idah to Surat Hud, the dialogue that took place between Jesus, (PBUH), and his companions, about the issue of Ability.

And what came in the question of Noah - (PBUH) - to his Lord For saving his son, and Allah answered him that he is not from his family, as there was a confuse regarding the permissibility of betrayal of the wives of the prophets, and it was decided to deny this to the imams of the predecessors.

Research Finding and recommendations: If the Noble Qur'an contravenes norms and grammatical rules; the Qur'an is judged and not judged, and grammatical norms are not paid attention to, and that the Islamic institutions must take care in explaining the differences in reciting related to doctrinal matters, and publishing them in the broadest public media.

Key words: Qur'anic readings, aspects of readings,, differing Qur'anic readings, responding to suspect.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي برأ النّسم، وأفاض النّعم، ومنح القِسم، هو الذي أنزل على عبده الكتاب بأفصح اللّغات، على اختلاف اللّهجات، هديّ وذكرى لأولي الألباب، وتكفل بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ﴿الحجر: ٩﴾

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صاحب المقام المحمود والحوض المورود، أنزل عليه أعظم رسالاته ليكون للعالمين مبشراً ونذيراً، وبعد: فإنّ علم القراءات من أشرف العلوم وأجلّها قدرًا وأرفعها ذكرًا، وأسماها مكانةً، بل أفضلها إطلاقاً؛ لتعلقه بكتاب الله تعالى، وهو أولى بالاهتمام والرعاية، لهذا الأمر اهتم خلف هذه الأمة عن سلفها بهذا الشأن، ومن تلك الاسهامات ما قام به العلماء الربانيون المحققون، في خدمة علم القراءات القرآنية، وردّ الشبهات التي تثار حولها، ومما لا شك فيه أنّ هذه الدراسة تبرز دورَ أوجه اختلاف القراءات في تقرير مسائل الاعتقاد وردّ الشبهات التي تثار حولها.

وتتضح مكانة البحث في الكشف عن تأثير أوجه اختلاف القراءات ومدى أهميتها في المسائل العقديّة، والحاجة الماسة إلى توجيه الأقوال المخالفة عقدياً إلى الصواب والتي تمّت مناقشتها في ثنايا البحث.

والجدير ذكره أنّ بعضاً من النحويين ومن المفسرين قد رفضوا قراءات متواترة ثابتة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لأجل مخالفتها قواعد نحوية في زعمهم، وربما تلك القواعد والأقيسة النحوية التي ردّوا بها القراءات كانت أوّهى من بيت العنكبوت، ومن خلال تخصيص في القراءات القرآنية وعلوم القرآن دار بخلدي بيان أوجه اختلاف القراءات المتعلقة بالمسائل العقديّة وردّ الشبهات التي أحاطت بها ودحضها، وهو تطبيق على آيات مختارة من سورة البقرة إلى سورة هود، خشية الإطالة وفق منهجية البحوث العلمية، وهذه هي السلسلة الأولى، وهناك سلسلة ثانية لم تصدر تكملة للموضوعات العقديّة المتعلقة بأوجه اختلاف القراءات القرآنية. وذلك تحت عنوان: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات.

وتكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

أ. تشير الدراسة إلى تأثير أوجه اختلاف القراءات ومدى أهميتها في المسائل العقدية، بصورة تمكن القارئ من الإحاطة بالأحكام العقدية ذات الصلة بأوجه القراءات دون تحمّل المشقات.

ب. الإشادة بتلك الإسهامات الكثيرة من العلماء المحققين، في ترسيخ المسائل العقدية المتعلقة باختلاف أوجه القراءات.

ج. تكمن قيمة هذا الموضوع من خلال الحاجة الماسة إلى رد الشبهات المثارة حول أوجه اختلاف القراءات لمخالفة البعض منها الأقيسة النحوية، ورفع اللثام في هذا الشأن.

الدراسات السابقة:

حظي علم القراءات عند الباحثين والعلماء، وأفردوا له عدة مؤلفات وبحوث يضيق المقام عن ذكرها، وهذه الدراسات منها ما كان على نسق موضوع واحد ومنها ما كان من عدة موضوعات ذات الجوانب المختلفة ومما سبق في هذا:

١. "أثر القراءات في مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: دراسة تطبيقية". وهو بحث

ل (د. شريفة بنت أحمد الحازمي، د. نمشة بنت عبد الله الطوالة)، مجلة العلوم الشرعية،

تصدر عن جامعة الإمام محمد بن سعود. العدد الثلاثون، محرم ١٤٣٥هـ. وقد تطرقت

الدراسة إلى التعريف بأهل السنة والجماعة، وجهودهم لتمييز القراءات عن غيرها، وذكر

بعض الأحكام العقدية كنماذج دون تفصيل، وتناولت الدراسة بإسهاب القراءات

الشاذة وحكم الاحتجاج بها في مسائل الأحكام، ونماذج وتطبيقات لها.

وأما بحثي فقد تناول الموضوعات التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة؛ وهي بيان أوجه

اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات ورفع اللثام عنها، وأن الطعن في القراءة

الثابتة عن النبي الكريم، إخضاعاً للأقيسة النحوية إشكال عظيم في مسائل الاعتقاد،

والتحذير من الخوض في ذلك، وغيرها من المسائل العقدية المهمة المبتوثة في ثنايا البحث.

٢. بحث بعنوان: "أثر القراءات القرآنية وعلاقتها بمسائل الاعتقاد" لصاحبه، عبد العزيز بن

سليمان، جامعة القصيم، تحدثت الدراسة عن المسائل الآتية: علاقة القراءات القرآنية

بأحكام الإيمان بالله وأسمائه وصفاته، والإيمان بالرسول واليوم الآخرة، وبالقدر خيره وشره. وهذا كلام عام ولم يضبط البحث جزئية معينة.

وأما دراستي فهي في الجوانب التي لم تتناولها تلك الدراسة؛ كأوجه القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات المختارات من مطلع القرآن إلى سورة هود، في المسائل العقدية المهمة؛ كالحوار الذي دار بين عيسى عليه السلام والحواريين في مسألة الاستطاعة، من حيث تنزيه الله - عز وجل - أن يُسأل عن استطاعته لشيء من عدمه، وما جاء في سؤال نوح - عليه السلام - لربّه بنجاة ابنه، وردّ الله عليه بأنّه ليس من أهلك، وبيان المقصود من هذا النفي وأنّه ابن صلبه خلافاً لمن نفاه عنه.

أهداف البحث.

١. التعريف بأوجه اختلاف القراءات وتأثيرها على مسائل الاعتقاد والاستدلال بها.
٢. الإشارة إلى تنوّع أوجه اختلاف القراءات ودلالة بعضها في تقرير المسائل العقدية على معنى لا يوجد في القراءة الأخرى.
٣. إظهار فضل علم القراءات وسموه، من بين علوم الشريعة في تقرير مسائل الاعتقاد.
٤. إبراز جهود العلماء المحققين، في خدمة علم القراءات القرآنية، ورد الشبهات التي تثار حولها خلقاً عن سلف.
٥. تحديد القراءات الثابتة والدفاع عنها والتي حصل رفضها بالأقيسة النحوية، وتمت مناقشتها في ثنايا البحث.
٦. تتبع المسائل العقدية المتعلقة بأوجه اختلاف القراءات لبيان المسلك ما ينبغي فيها، في الآيات موضوع الدراسة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الجواب عن الآتي:

١. كيف تؤثر أوجه القراءات في المسائل العقدية؟ وما مدى ذلك التأثير؟
٢. هل لعلماء القراءات جهود في رد الشبهات عنها في هذا الباب؟
٣. كيف نرد على من أنكروا ورفضوا القراءات الثابتة بالأقيسة النحوية؟

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي، وذكرت عدداً من الآيات المختارات للدراسة، مع إيراد الأقوال ومناقشتها وفق المسائل العقدية المتعلقة بأوجه اختلاف القراءات والحكم عليها وتوجيهها.

خطة البحث:

وينقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة على نحو ما يلي:

المقدمة تناولت: أهمية البحث والدراسات السابقة وأهدافه ومشكلته ومنهجه وخطته.

التمهيد: لَمَحَة مختصرة عن علم القراءات وأوجهها ونشأتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بعلم القراءات ونشأتها.

المطلب الثاني: التعريف بالقراء العشرة وروايتهم وأوجه القراءات.

المبحث الأول: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

المختارات من سورة البقرة إلى سورة النساء وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

من سورة البقرة [٣٧-٥١].

المطلب الثاني: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

من سورة النساء [١-١٢٤].

المبحث الثاني: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

المختارات من سورة المائدة إلى سورة هود:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

من سورة المائدة [١١٢-١٣٧].

المطلب الثاني: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

من سورة الأنعام، [١٥٩-٤٦].

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

التمهيد:

لَمَحَة مختصرة عن علم القراءات ونشأته

المطلب الأول:

التعريف بعلم القراءات ونشأتها

وجاء هذا المطلب لتعريف القراءات بقسميها ونشأتها، من خلال فروع كما يلي:

الفرع الأول: التعريف بالقراءات المتواترة:

القراءات في اللُّغة: بأنها جمع قراءة، ومادة (ق.ر.أ) تدور في لسان العرب حول معنى الجمع

والاجتماع^(١).

والقراءة من قرأ، يقرأ قرآنًا فهو قارئ وهم قراء وقارئون^(٢)، فالقراءة مصدر من قول

القائل: قرأتُ الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وقال آخرون: قرأ وقراءةً وقرآنًا

^(٣). ويقال: قرأ يقرأ قراءةً، وقرأناً: يعني تلا فهو قارئ^(٤).

القراءات المتواترة في الشرع: فقد تعددت عبارات العلماء حول تعريف القراءات،

لكني سأذكر منها ما يلي:

١ - عرّفها الإمام ابن الجزري: فقال: القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها

بعزو الناقل^(٥).

٢ - وعرّفها بعضهم فقال: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في

النطق بالقرآن الكريم اتفاقاً في الروايات والطرق عنه سواءً أكانت هذه المخالفة في

نطق الحروف، أم نطق هيئتها^(٦).

(١) أحمد بن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، (٦/٧٨).

(٢) مرتضى الحسين الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (١/١٠١).

(٣) محمّد بن مكرم الإفريقي بن منظور، لسان العرب، باب الهمزة، فصل القاف، (١/١٢٨).

(٤) محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب الهمزة، فصل القاف، (١/٢٥).

(٥) مُحمّد بن مُحمّد بن مُحمّد ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص ٨.

(٦) مُحمّد بن عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (١/٤٠).

٣- وقال آخرون في حدّها: إنّها التّطّق بألفاظ القرآن كما نطقها النّبي أو كما نطقت أمامه فأقرّها^(١). وهذه التعريفات متقاربة كلها تؤدّي المعنى.

وشروط قبولها كما قال إمام هذا الفن ابن الجزري - رحمه الله :

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ *** وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ *** فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُ زَكْنٌ أَثْبِتْ *** شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ^(٢).

فالقراءة التي تفقد الأركان الثلاثة^(٣)، أو واحداً منها قراءة شاذة، لا يقرأ بها، ولا تسمّى

قرآناً^(٤). فكل قراءة وراء العشرة لا يحكم بقرآنتها^(٥)

الفرع الثاني: التعريف بالقراءات الشاذة:

الشاذ في اللغة: مأخوذ من: شذّ عنه يشدّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شاذّ^(٦).

ويقال: شذّ عن القياس أي ما شذّ عن الأصول^(٧)،

والشاذ ما انفرد عن الجمهور ونذر^(٨). فهو: التفرق والتفرد والندرة والخروج على

القاعدة والقياس والأصول^(٩).

القراءات الشاذة في الاصطلاح: كل قراءة فقدت الأركان الثلاثة: (صحة السند، ورسم

(١) عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص ٦٣.

(٢) مُجَدِّدٌ بن مُجَدِّدِ بن الجزري، طيّبة النشر في القراءات في العشر الكبرى، الأبيات رقم (١٤-١٦)، ص ٣٢.

(٣) الأركان الثلاثة: هي موافقة المصحف العثماني، أو وجه من أوجه اللّغة العربيّة، صحة السند، ينظر المصدر السّابق، ص ٣٢.

(٤) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص ٣٢.

(٥) عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص ٦، دار الكتب العربية، دون. ت.

(٦) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة [شذذ]، (٢/ ١٩١).

(٧) محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، مادة [شذذ]، ص ٣٢٤.

(٨) الزبيدي، تاج العروس، مادة [شذذ]، (٢/ ٥٦٦).

(٩) عثمان بن جني، الخصائص، مادة [شذذ]، (١/ ٩٧-٩٨)، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (١/ ٩).

المصحف، وموافقة وجه من وجوه اللُّغة العربيَّة، أو واحدٍ منها) فهي شاذة (١).

الفرع الثالث: بيان نشأة القراءات.

إنَّ القراءات القرآنية كلُّها منزلة من عند الله تعالى على نبيِّه محمد ﷺ، لا مجال للعقل، ولا للرأي فيها لأيِّ شخص أياً كان (٢)، ويرشد إلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُوْمَنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾﴾ (الحاقة: ٤٠-٤٥).

فإذا كان النبي ﷺ، ليس في مقدوره، ولا في استطاعته أن يبدل، أو يغيّر شيئاً من القرآن، فما ظنك بغيره، ومن هو دونه منزلةً وفصاحةً وبلاغةً، فالقرآن كلام الله وكفى، وقد كان النبي ﷺ، يقرئ الصحابة الأحرف، وكل واحد منهم يأخذ القراءة وهو يقرأ بحسب ما تعلم (٣).

وقد اختلف أخذ الصحابة عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذ عنه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك، حتى تفرّقوا بعد ذلك في الأمصار، وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابعي التابعين، وانتشر الأئمة من التابعين إلى زمن التدوين وهكذا، حتى وصلت هذه القراءات إلى الأئمة الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يتلوها وينشرونها (٤)، كما اشتهر عدد كبير من كبار علماء علماء القراءات ممن بذلوا جهوداً في التعليم والتأليف، وتزخر كتب التاريخ والتراجم بذكرهم والتعريف بهم، ولا يتسع المقام في هذا البحث لذكرهم إلا بإشارة لبعض النماذج منهم. فمثلاً

(١) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص ٣٢.

(٢) ينظر: محمد بن سالم محسن المحسن، القراءات وأثرها في علوم العربيَّة، (١/ ٤٩-٥٠).

(٣) محمد مفلح القضاة وآخرون، مقدّمات في علم القراءات، ص ٥٢.

(٤) مُجَدِّد بن عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (١/ ٢٩-٣١).

من المؤلفين: يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) الذي نص عدد من المهتمين أنه أول من ألف في القراءات، ويحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢)، وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، وهو أول إمام معتبر ألف في القراءات^(١). وابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤) اشتهرت عبارة أنه "شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة".

وظهرت مدارس القراءات في الأمصار، ومع الوقت تجذرت النسبة إليها، ويميل كثير من الباحثين إلى تقسيم هذه المدارس إلى: مدرسة المدينة، ومدرسة مكة، وجمعهما بعضهم في مدرسة الحجاز، ومدرسة الكوفة، والبصرة، وجمعهما بعضهم في مدرسة العراق، ومدرسة الشام، وزاد بعضهم مدرسة المغرب والأندلس^(٢).

ومن ثم مرحلة استقرار علم القراءات وثبات كثير من مسائله ووضوح العديد من جزئياته، وانتقاله إلى مرحلة النضج بعد أن تمّ اختيار الأئمة العشرة، هؤلاء الذين انقطعوا للتعلّم والتعليم، وأقبل الناس عليهم يعرفون من معينهم الفياض، أصحاب القراءات العشرة المعروفة، وروايتهم العشرون، وفيما يلي التعريف بهم.

المطلب الثاني:

التعريف بالقراء العشرة وروايتهم وأوجه القراءات

الفرع الأول التعريف بالقراء العشرة وروايتهم:

أجمع أهل العلم قاطبة على أنّ القرآن نُقل إلينا عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بقراءات متعددة متواترة.

والقراءات التي وصلت بطريق متواتر عشر قراءات نقلها إلينا مجموعة من حدّاق القراء،

(١) ابن الجزري، النشر، (١/ ٣٤).

(٢) ينظر: المختار، مُجد المختار ولد أباه. تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، ص ١٢-١٥، و١٢١ و٢٤٩ و٤٣٥، وورد ذكر هذه المدارس وأشهر رموزها في عدة كتب، ومن هذه الكتب على سبيل المثال: القراءات القرآنية في بلاد الشام للدكتور حسين عطوان، وعلم القراءات في اليمن للدكتور عبد الله المنصوري، والقراءات بإفريقيا للدكتورة هند شليبي. والقراءات القرآنية حتى عهد ابن مجاهد. وتوجد كتب أخرى عديدة.

امتازوا بدقة الرواية، وسلامة الضبط، وحسن الديانة، وقمة الزهد والورع، والعناية التامة بضبط ألفاظه، وتحرير قراءته، وتحقيق رواياته في قراءته وإقراءه، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، ويؤخذ عنهم، لذلك نسبت القراءات إليهم، نسبة ملازمة ودوام، لا نسبة اختراع وابتداع. وعليه أنّ القراءات مبنية على التلقي والرواية، لا على الرأي والاجتهاد. وفيما يلي التعريف بكل قارئ مع أشهر رواته. باختصار:

أولاً: الإمام نافع المدني:

هو نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد القراء السبعة الأعلام. وُلِدَ بعد عام سبعين من الهجرة، وتوفي سنة تسع وستين ومائة من الهجرة النبوية^(١)

أشهر رواته:

(أ) قالون: هو: عيسى بن مينا بن وردان، وُلِدَ سنة عشرين ومائة للهجرة، توفي سنة عشرين ومائتين رحمه الله^(٢).

(ب) ورش: هو: عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري، وُلِدَ سنة عشر ومائة من الهجرة، ومات سبع وتسعين ومائة^(٣).

ثانياً: الإمام ابن كثير المكي:

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله، إمام المكيين في القراءة، وُلِدَ بمكة سنة خمس وأربعين للهجرة، ومات بمكة سنة عشرين ومائة^(٤).

أشهر رواته:

(أ) البزي: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، وُلِدَ سنة سبعين ومائة، مات سنة

(١) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٤٠٦).

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١/٣٢٦)، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٢/٤٨).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٩/٢٩٥-٢٩٦)، ومعرفة القراء الكبار، (١/١٥٣-١٥٥)، وغاية النهاية، غاية النهاية في طبقات القراء، (١/٥٠٢-٥٠٣).

(٤) ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٨٦-٨٨)، وغاية النهاية، (١/٤٤٣-٤٤٥).

خمسین ومائتین^(١).

(ب) قُنبُل: هو: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن خالد المخزومي، وُلد سنة خمس وتسعين ومائة، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين^(٢).

ثالثًا: الإمام بو عمرو البصري:

هو زبَان بن العلاء بن عَمَّار بن العريان، التميمي المازني، وُلد سنة ثمان وستين، مات سنة أربع وخمسين ومائة بالكوفة^(٣).

أشهر رواته:

(أ) أبو عمر الدُّوري: هو: حفص بن عمر بن عبد العزيز، توفي سنة ست وأربعين ومائتين^(٤).

(ب) السُّوسِي: صالح بن زياد بن عبد الله السُّوسِي، وُلد سنة نيف وسبعين ومائة، ومات سنة إحدى وستين ومائتين^(٥).

رابعًا: الإمام عبد الله بن عامر الشَّامي:

هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، كنيته: أبو عمران، وُلد سنة إحدى وعشرين من الهجرة. مات يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة^(٦).

أشهر رواته:

(أ) هشام: بن عَمَّار بن نصير السُّلمي، وُلد سنة ثلاث وخمسين ومائة. وتوفي سنة خمس وأربعين ومائتين^(٧).

(ب) عبد الله بن ذُكَّوان: هو عبد الله بن أحمد بن ذُكَّوان، وُلد سنة ثلاث وسبعين

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١٢/٥٠-٥١)، وغاية النهاية، (١/١١٩-١٢٠).

(٢) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٢٣٠)، وغاية النهاية، (٢/١٦٥-١٦٦).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٤٠/٦-٤١١)، ومعرفة القراء الكبار (١/١٠١-١٠٥).

(٤) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/١٥٢-١٥١)، ابن الجزري، غاية النهاية، (٢/٣٧٧-٣٧٥).

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١٢/٣٨١-٣٨٠)، والذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/١٩٣)، وغاية النهاية، (١/٣٣٣-٣٣٢).

(٦) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٨٦-٨٢)، وسير أعلام النبلاء، (٥/٢٩٣-٢٩٢)، وابن الجزري، غاية النهاية، (١/٤٢٣-٤٢٥).

(٧) ابن الجزري، غاية النهاية، (٢/٣٥٤-٣٥٦)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (١١/٤٢٠-٤٣٥).

ومائة، وتوفي سنة اثنين وأربعين ومائتين^(١).

خامساً: الإمام عاصم الكوفي:

هو: عاصم بن أبي النّجود (بفتح النون وضّمّ الجيم)، الأسدي، مولاهم الكوفي، توفي سنة سبع وعشرين ومائة بالكوفة^(٢).

أشهر رواته:

(أ) شُعبة: بن عياش بن سالم الأسديّ، وُلد خمس وتسعين، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة،^(٣).

(ب) حفص: هو: حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسديّ، وُلد سنة تسعين، مات سنة ثمانين ومائة^(٤).

سادساً: الإمام حمزة بن حبيب الكوفي:

هو: حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل الكوفي التّيميّ. كنيته: أبو عُمارة. وُلد سنة ثمانين من الهجرة. وفاته: سنة ست وخمسين ومائة^(٥).

أشهر رواته:

(أ) خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي^(٦).

(ب) خلاد: فهو خلاد بن خالد الشّيباني، وُلد سنة تسع عشرة ومائة، وتوفي سنة عشرين ومائة^(١).

(١) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/ ١٩٨-٢٠٠)، وابن الجزري، غاية النهاية، (١/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٢) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/ ٧٣)، و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (١/ ١٥٥)، وسير أعلام النبلاء، (٥/ ٢٥٦-٢٦١).

(٣) ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/ ١٣٤-١٣٨)، وغاية النهاية، (١/ ٣٢-٣٢٧).

(٤) وُوي عن حفص أنّه قال: قلت لعاصم إنّ أبا بكر شعبة يخالفني في القراءة، فقال: أقرأتك بما أقرأني به أبو عبد الرّحمن السّلمي عن علي بن أبي طالب رضی الله عنه، وأقرأت أبا بكر بما أقرأني به زُرّ بن حبّيش رضی الله. ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/ ١٤١-١٤٠)، وغاية النهاية، (١/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٥) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (١/ ٣١٥-٣١٧)، ومعرفة القراء الكبار، (١، ص، ٧٠-٧١).

(٦) ستأتي ترجمته ضمن القراء العشرة المشاهير حيث اختار لنفسه قراءة، فهنا راوي عن حمزة وهناك قارئ، ينظر: ص، ١٣.

سابعاً: الإمام الكسائي:

هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الأسديّ، مولاهم الكوفي، ولد في حدود سنة عشرين ومائة^(٢)، وتوفي سنة تسع وثمانين ومائة، بعد أن عاش سبعين سنة^(٣). أشهر رواته:

(أ) أبو الحارث: واسمه: الليث بن خالد، توفي سنة أربعين ومائتين^(٤).

(ب) حفص الدّوري: وأما حفص الدّوري فقد تقدّم الحديث عنه في ترجمة رَؤيَيّ البصري، لأنّه روى عنه وعن الكسائي^(٥).

ثامناً: الإمام أبو جعفر المدني:

هو: يزيد بن القعقاع المدنيّ المخزوميّ مولاهم. ومات سنة سبع وعشرين ومائة^(٦). أشهر رواته:

(أ) عيسى بن وردان المدني: توفي في حدود الستين ومائة من الهجرة^(٧).

(ب) سليمان بن جَمّاز المدني: سليمان بن مسلم بن جَمّاز، توفي بعد السبعين ومائة من الهجرة^(٨).

تاسعاً: الإمام يعقوب الحضرمي البصري:

- (١) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١ / ٢١٠)، وغاية النهاية، (١/٢٧٤).
- (٢) قال الإمام ابن الجزري: [واختلف في تسميته بالكسائي، فالذي روينا عنه أنّه سُئل عن ذلك فقال: لأني أحرمت في كساء]، وقيل: كان من قرية بأكساياء، ثم قال: والأول أصحّ الأقوال، انظر: غاية النهاية، (١/٥٣٩).
- (٣) وقال عنه أبو بكر بن الأنباري: (اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالتحو، وأوحدهم في الغريب، وأعلمهم بالقرآن)، ينظر: لحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، (٢ / ١٣٧٠)، ومعرفة القراء، (١/١٢٧).
- (٤) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٢١١).
- (٥) ينظر: ترجمته، ص (١٠-١١).
- (٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٥/٢٧-٢٨٨)، ومعرفة القراء الكبار، (١ / ٧٢-٧٦)، وغاية النهاية، (١/٧٢).
- (٧) ابن الجزري، غاية النهاية، (١/٦١٦) معرفة القراء الكبار، (١/٩٢).
- (٨) معرفة القراء الكبار، (١/٣١٥)، والنشر في القراءات العشر، (١/١٧٩).

هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي مولاهم البصري. مات سنة خمس ومائتين،^(١).

أشهر رواته:

(أ) رُويس: مُحَمَّد بن المتوكل اللؤلؤي المشهور برُويس، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين^(٢).

(ب) رُوخ: بن عبد المؤمن، البصري، توفي سنة أربع، أوخ مس وثلاثين ومائتين^(٣).

عاشراً: الإمام خلف العاشر:

هو خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف البغدادي البزار. وُلد سنة خمسين ومائة من الهجرة. ومات سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد^(٤).

أشهر رواته:

(أ) إسحاق: هو: إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق، توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(٥).

(ب) إدريس: هو: إدريس بن عبد الكريم الحداد، توفي سنة اثنين وتسعين ومائتين،^(٦).

الفرع الثاني التعريف بأوجه القراءات:

الوجه في اللغة: يدل على مقابلة لشيء^(٧).

وفي اصطلاح القراء له معنيان:

(١) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (٣٩٨-٢/٣٨٦).

(٢) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٢١٦)، وغاية النهاية، (٢/٢٣٤-٢٣٥)، والنشر في القراءات العشر، (١/١٨٧).

(٣) ابن الجزري، غاية النهاية، (١/٢٥٨)، معرفة القراء الكبار، (١/٢١٤).

(٤) فهو متمم ومكمل لعقد القراء العشرة المشاهير، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١٠/٥٧٦-٥٨٠)، وغاية النهاية، (١/٢٧٢-٢٧٤).

(٥) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٥٥).

(٦) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/٢٥٤-٢٥٥)، وغاية النهاية، (١/١٥٤)، والنشر في القراءات العشر، (١/١٩٩).

(٧) أحمد أبي الحسن ابن فارس، (٦/٩٨٨)، معجم علم القراءات، ص ٣٣٨.

الأول: الوجه ما رجع إلى اختيار القارئ من الاختلاف في القراءات. كثلاثة البسملة بين السورتين لمن ييسمل، وكأوجه الوقف بالروم والإشمام، والقصر والتوسط والمد؛ فبأي وجه أتى القارئ أجزاءً، ولا يكون نقصاً في روايته^(١).

الثاني: تطلق على الأوجه على سبيل العدد لا على التخيير، كأوجه البدل مثلاً لورش، في مد البدل^(٢).

أما الأوجه أو التوجيه: تدور معناهما: عند اللغويين حول التنقيب، حيث إن الموجه للقراءات يجمل البحث به على وجه القراءة التي غمضت عن ظاهر الصنعة حتى تستبين.

وفي اصطلاح القراء يقصد به: تبيين وجه قراءة ما والإفصاح عنه، باعتماد أحد الأدلة الإجمالية للعربية، من نقل وإجماع وقياس واستصحاب حال وغيرها. وله مرادفات، منها: التعليل، والحجة، و التخريج، والإيضاح، وكلها تعنى بيان معاني القراءات^(٣).

(١) المستول، معجم علم القراءات، ص ٣٣٨.

(٢) المستول، معجم علم القراءات، ص ٣٣٨.

(٣) أحمد بن عبد الغني الدمياطي، تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ١٧-١٨، معجم علم القراءات، ص ١٥٥.

المبحث الأول:

أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات

المختارات من سورة البقرة إلى سورة النساء.

المطلب الأول:

أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات

في الآية من سورة البقرة [٣٧] .

قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ،

{البقرة، آية: ٣٧} .

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية المباركة وبيان ترسيخ العقيدة

وردّ الشبهات:

أ. قرأ ابن كثير بنصب ميم (ءادم) ورفع تاء (كلمات)، هكذا: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ

كَلِمَاتٍ ﴾ .

ب. وقرأ الباقون^(١) برفع ميم (ءادم) ونصب تاء^(٢) (كلمات) ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ

كَلِمَاتٍ ﴾ ،^(١) بكسرتين.

(١) المقصود ب(الباقون)؛ بقية القراء العشرة ما عدا الإمام ابن كثير، وهكذا سيستمر معنا هذا المصطلح إلى نهاية البحث، حيث أذكر دائما أولا من انفراد من القراء فأقول: أ. قرأ فلان هكذا وأبين قراءته برسمها بالتشكيل. وقرأ فلان ...، ج. وقرأ الباكون هكذا...، وفي هذه القراءة التي نحن في صددنا فالمقصود ب (الباقون) هنا كما ذكرنا بقية القراء ما عدا ابن كثير وهم: نافع، وأبو عمرو البصري، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر، ولا أكرر شرحها بعد ذلك فليعلم.

(٢) وقولنا هنا نصب تاء كلمات هذا حكمها في باب الإعراب، فكلمات جمع كلمة تنصب وتجر بالكسرة، لأنها جمع مؤنث سالم، وأما في الرسم فهي مكسورة. ينظر بتصرف: عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، وبذيله كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ص٦٦، مُجَّد بن علي بن يوسف ابن الجزري، نشر القراءات العشر، (٤/٢١٥٤).

توجيه القراءة الأولى: التي هي بنصب ميم (ءآدم) ورفع تاء (كَلِمَاتٍ)، جعل الفعل للكلمات لأنها تلتقت آدم عليه السلام وأن العرب تقول: تلتفت زيدا وتلقاني زيدا، والمعنى واحد؛ لأنّ من لقيته فقد لقيك وما نالك فقد نلته. (٢).

توجيه القراءة الثانية: وهي رفع ميم (ءادم) ونصب تاء (كَلِمَاتٍ): جعل الفعل لآدم لأنه تلقى من ربه الكلمات أي أحدها وحفظها منه، والعرب تقول: تلتقت هذا من فلان معناه: أي أن فهمي قِبله من لفظه، وإلى هذا ذهب جماعة من المفسرين، حيث قالوا في تأويلها: فتلقى آدم من ربه كلمات أي قبلها فإذا كان آدم القابل للكلمات مقبولة (٣).

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في مسائل الاعتقاد المتعلقة باختلاف أوجه القراءتين:

فعلى القراءة الثانية: أن (آدم) عليه السلام هو الذي تلقى الكلمات، لأنه هو الذي قبلها ودعا بها وعمل بها، فتاب الله عليه، فهو الفاعل لقبوله الكلمات.

ويترب على هذا قضيتان عقديتان:

القضية الأولى: أن آدم هو المتلقي للكلمات، المتسبب بفعله، في توبة الله عليه مع لطف الله به وهدايته إلى ذلك،

قال الإمام الطبري -رحمه الله-: "أما تأويل قوله تعالى: "فتلقى آدم" فقول: إنه أخذ وقيل، وأصله التفعّل من اللقاء، كما يتلقى الرجل الرجل مُستقبله عند قدومه من غيبته أو

(١) أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٤، عمرو ابن عثمان بن سعيد الداني، الإمام الحافظ شيخ مشايخ المقرئين، التيسير في القراءات السبع، عُني بتصحيحه أوتويرتزل، ص ٧٣، مُجّد بن علي بن يوسف ابن الجزري إمام القراء ومن جاء بعده فهم عيال له، نشر القراءات العشر، (٤/ ٢١٥٤).

(٢) الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد، ص ٢٨، وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عبد الرحمن بن مُجّد ابن زنجلة، حجة القراءات، (١٩/١).

(٣) مُجّد بن يوسف بن الأحمر ابن جزى الكلبي، التسهيل لعلوم التسهيل، (١/ ١١٩)، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٢٨، ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٩.

سفره، فكان ذلك كذلك في قوله: "فَتَلَقَّى"، كأنه استقبله فتلقاها بالقبول حين أوحى إليه أو أخبر به، فمعنى ذلك-إذًا-فَتَلَقَّى الله آدمَ كلمات توبة، فتلقاها آدم من ربه وأخذها عنه تائبًا، فتاب الله عليه بقبوله إياها، وقبوله إياها من ربه" (١).

وفي هذه القراءة دليل لعقيدة أهل السنة والجماعة في أن الجزاء بسبب العمل مع رحمة الله وكرمه، وفيه رد على شبهة ومنهج الجبرية في دعواهم أن العبد ليس له فعل وأن الجزاء لا يترتب على العمل، ولا شك أن هذا باطل شرعاً وعقلاً، لقوله تعالى:

﴿وَنُودُوا أَن تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ {الأعراف، آية: ٤٣}،

يقول الإمام ابن كثير في تفسيرها: "بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ نَالْتَكُمُ الرَّحْمَةَ فَدَخَلْتُمُ الْجَنَّةَ، وَتَبَوَّأْتُمُ مَنَازِلَكُمُ بِحَسَبِ أَعْمَالِكُمْ، فكانت الأعمال سببا لشمول رحمة الله إياهم فإنه لا يدخل أحد الجنة بعمله ولكن بفضل من الله ورحمته" (٢).

القضية الثانية: أنه يصح تعلق أفعال العبد بكلام الله، فآدم هو المتلقي والكلمات

متلقاه، ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، معناه: قَبِلَهَا، فإذا كان آدم قابلاً للكلام مقبول، فهو المفعول وآدم هو الفاعل.

قال الإمام مكي بن أبي طالب: وعلة من رفع (آدم) ونصب (الكلمات) أنه جعل (آدم) عليه السلام هو الذي تلقى الكلمات، لأنه هو الذي قَبِلَهَا ودعا بها وعمل بها، فتاب الله عليه، فهو الفاعل لقبوله الكلمات (٣).

ومن أدلة القرآن الكريم على هذا:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ

ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ (التوبة: آية، ٦)

(١) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (٥٧٩/١).

(٢) إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، (٧/٢٣٩).

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، (١/٢٣٧).

وقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ (الإسراء: آية، ١٠٦).

فدلت هذه الآيات على تعلق فعل العبد بكلام الله ووقوع الكلام مفعولاً له والعبد هو الفاعل؛ فالعبد هو السامع وكلام الله هو المسموع، والعبد هو القارئ وكلام الله هو المقروء.

وأما على القراءة الأولى: وهي نصب ميم (ءادم) ورفع تاء (كلمات)، أنه جعل (

الكلمات) استنقذت (ءادم) بتوفيق الله له، لقبوله إياها، والدعاء بها، فتاب الله عليه^(١).

وقد أفاد أوجه اختلاف هذه القراءة في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في قضيتين

عقديتين:

القضية الأولى: لطف الله بعباده قد يكون بغير سبب من العبد، بل محض تفضل

وإنعام من الله.

وبيان ذلك؛ أنه لما أسند الفعل في هذه القراءة للكلمات لم يكن آدم عليه السلام هو

المتسبب في توبة الله عليه، وإنما استنقذته الكلمات بإذن الله التي أوحاها الله إليه، فرجع الأمر

كله لفضل الله أولاً: بتلقي الكلمات له -وهي من كلام الله عز وجل- وثانياً: بقبول الله توبته

بعد قوله لها.

قال مكي بن أبي طالب: " فإنه لما كان الله - جل ذكره - من أجل الكلمات تاب الله

عليه، بتوفيقه إياه لقوله لها، كانت هي التي أنقذته ويسرت له التوبة من الله فهي الفاعل،

وهو المستنقذ بها"^(٢).

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- في تفسيره: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ

كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، أي بسبب تلك الكلمات كما تدل عليه الفاء"^(٣).

(١) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، (١/ ٢٣٧)، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٩٤.

(٢) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، (١/ ٢٣٧).

(٣) محمد الأمين محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (٤/ ٢٣٧).

وفي هذا دلالة لعقيدة أهل السنة أن التوفيق والهداية من الله، وأن العبد لا ينال شيئاً من خيري الدنيا والآخرة إلا بتوفيق الله وهدايته وفضله، خلافاً للقدرية الذين ادعوا أن العبد هو الذي يحدث ويخلق أفعاله فيهتدي ويضل، ويطيع ويعصي بدون مشيئة الله وخلفه، وزعموا أن الله لم يوفق المؤمن، وأن المؤمن والكافر في ذلك سواء.

وهذا باطل فإن الله سبحانه هو الذي جعل هذا يدعو وهذا يشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة، ثم قبلها، وهو الذي وفق للعمل ثم أثاب عليه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، وهذا على تقسيم أهل السنة المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يكون شيء إلا بمشيئته، فهو خالق لأفعال العباد، كما هو خالق سائر المخلوقات^(١).

القضية الثانية: صحة إسناد الأفعال لكلام الله، حيث أسند فعل التلقي للكلمات، فهي فاعلة وآدم مفعولاً.

قال الإمام البغوي _ رحمه الله -: وقرأ ابن كثير (ءادم) بنصب و(كلمات) برفع التاء، يعني: جاءت الكلمات آدم من ربه وكانت سبب توبته^(٢). وبهذا اتضح بحمد الله منهج أهل السنة والجماعة الذي لا غبار فيه وريب وهو الصواب في القضيتين السابقتين.

المطلب الثاني

أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة ورد الشبهات في الآيات

من سورة النساء [١-١٢٤].

الفرع الأول: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء، آية: ١].

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية:

(١) ينظر بتصرف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (١٤ / ٣٨٢-٣٨٣).

(٢) مسعود أبي الحسين الفراء الإمام البغوي، معالم التنزيل، تحقيق: خالد عبد الرحمن وآخرون، (١ / ١٠٧).

أ. قرأ حمزة وحده من القراء العشرة بخفض الميم. هكذا: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾.

ب. وقرأ الباقون بنصبها هكذا: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾^(١).

توجيه القراءة الأولى: من قرأ بالخفض على أنه عطف على الضمير في (به).

وتوجيه القراءة الثانية: بالتَّصْبِ عطفًا على اسم الله: أي اتقوا الأرحام فلا تقطعوها،

أو في موضع الجار والمجرور، وهو به، لأنَّ موضعه نصب^(٢).

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في مسائل الاعتقاد المتعلقة

باختلاف أوجه القراءات:

ويأتي بيان ذلك على النحو التالي:

القراءة الأولى: التي هي بنصب (الميم) فتوجيهها واضح ليس فيها خلاف - وقد سبق بيانه.

أما القراءة الثانية: التي هي قراءة الإمام حمزة بجر (الميم) وما يتعلق بها من مسائل

الاعتقاد كالسؤال بالله وبالأرحام وردّ شبهات من طعن فيها وأنكرها، فيتبين هنا أنّ ما

حصل فيها إشكال مشهور، واختلف فيها النحويون اختلافًا شديدًا، حتى طعن بعضهم

فيها، فمنعها جمهور أهل البصرة، وأجازها الكوفيون قاطبة، ويترتب على الطعن فيها قضايا

عقدية على النحو التالي:

القضية الأولى: الطعن في القراءة الثابتة عن النبيّ الكريم المبلّغ عن رب العالمين؛ إشكال

عظيم وأمر خطير في مسائل الاعتقاد.

ومن الذين طعنوا فيها: (الزجاج) حيث قال: "قراءة حمزة مع ضعفها وقبحها في اللغة

العربية، خطأ عظيم في أصول الدين؛ لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى فقال: (لا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ)"^(١)،

فإذا لم يجز الحلف بغير الله فكيف يجوز بالرحم" ^(٢).

(١) الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٩٨، ابن الجزري، نشر القراءات العشر، (٤/٢٢٥٩).

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٥٨-٥٩، ابن جزى الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، (١/٢٩١).

وقال الزمخشري: وقرئ (الأرحام) بالجر على عطف الظاهر على الضمير، وليس بسديد^(٣).

ونقل القرطبي: عن (المبرد) إنّه قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، لأخذت نعلي ومضيت"^(٤).

فهؤلاء وغيرهم الذين منعوا هذه القراءة أعني قراءة الإمام حمز؛ سبب هذا كله أنهم يرون قبح أو منع عطف اسم ظاهر على ضمير في حالة الجر دون إعادة الخافض، وقالوا: لا يقال مررت به وزيد، بل يقال: مررت به وبزيد^(٥).

ومن المقرر في مسائل الاعتقاد؛ أنه لا يجوز إنكار شيء من القرآن الكريم، ولو حرفا واحداً بعد ثبوته عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، بل في كل ما جاء به (صلى الله عليه وسلم) عن ربه سبحانه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "قال الإمام إسحاق بن راهويه أحد الأئمة الأعلام: "أجمع المسلمون على أن من سب الله أو سب رسوله (صلى الله عليه وسلم) أو دفع شيئاً مما أنزل الله عز وجل، أنه كافر بذلك وإن كان مقرا بكل ما أنزل الله"، وكذلك حكى عن غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره"^(٦).

وعليه فإنّ هذه القراءة ثابتة لا يجوز الطعن فيها، فالمنكرون على حمزة متعصبون لمدرسة البصريين، وإلاّ فإنّ ورودها بالتواتر كافٍ في حجيتها، والصواب مع الكوفيين الذين أجازوا القراءة بها؛ لأنهم وجدوا شواهد شعرية فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، ومن هذه الشواهد التي توافق هذه القراءة:

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صحيح البخاري مع شرح فتح الباري، كتاب الإيمان والنذور، باب: (لا تحلفوا بأبائكم)، حديث رقم (٦٦٤٦).

(٢) إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (٦/٢).

(٣) محمود ابن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (١/٤٩٣).

(٤) القرطبي، محمد بن أحمد بن فرح، الجامع لأحكام القرآن، (٣/٥).

(٥) الزمخشري، الكشاف، (١/٤٩٣).

(٦) أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، الخرائي، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ص ٣-٤.

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ مَهْجُونًا وَتَشْتُمُنَا *** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَرْحَامِ مِنْ عَجَبٍ (١).

وقال الرازي - رحمه الله -: "والعجب من هؤلاء النَّحَاةِ أَنَّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللُّغَةِ بِيَتَيْنِ مَجْهُولِينَ، وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَهَا بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَمَجَاهِدٍ مَعَ أَتَمَّا مِنْ أَكْبَارِ عُلَمَاءِ السَّلْفِ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَجُوهَ وَالْأَقْيَسَةَ الَّتِي رَدُّوا بِهَا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ هِيَ أَوْهَنُ مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ" (٢).

وقد أحسن الإمام أبو شامة حيث قال: "وأما إنكار هذه القراءة من جهة المعنى لأجل أنَّهَا سَوَّالٌ بِالرَّحْمِ وَهُوَ حَلْفٌ وَقَدْ نَهَى عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا حِكَايَةٌ مَا كَانُوا عَلَيْهِ، فَحَضَّهْمَ عَلَى صَلَةِ الرَّحْمِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ قَطْعِهَا وَلَمْ يَقْرَهُمُ الشَّرْعُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ نَهَاهُمْ، وَحَرَمَتْهَا بَاقِيَةٌ، وَصَلَتْهَا مَطْلُوبَةٌ، وَقَطَعَهَا مُحَرَّمٌ" (٣).

وكذلك نصر هذه القراءة جمع من النحويين كأبي حيان، وقد رجح ابن مالك - رحمه الله - هذه القراءة و صوب رأي الكوفيين، حيث قال في الألفية في شأن هذه المسألة:

وَعُودٌ خَافِصٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى *** ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا قَدْ أَتَ *** فِي النِّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مِثْبَتَا (٤).

ورجحها السَّمِينُ الْحَلِيبِيُّ، حَيْثُ قَالَ: "فَالْأَوَّلَى حَمَلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَنْ طَعَنَ فِيهَا، وَ (حَمْزَةٌ) بِالرَّتْبَةِ السَّنِيَّةِ الْمَانِعَةِ لَهُ مِنْ نَقْلِ قِرَاءَةٍ ضَعِيفَةٍ" (٥).

(١) عبد الرحمن بن مُجَدِّدِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ: الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٦٥)، (٢/٤٦٣).

(٢) فخر الدين بن ضياء الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي، المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، (١٣٤-٥/١٣٥).

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، للإمام الشنيطي، ص ٣١٠.

(٤) مُجَدِّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ، الطَّائِي الْأَنْدَلِسِيِّ، أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، الْبَيْتَانِ رَقْمُ (٥٦٠-٥٩٩).

(٥) أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الْحَلِيبِيِّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْتُونِ، (٣/٥٥٥).

القضية الثانية: التساؤل بالأرحام، أو قول الرجل أسألك بالله في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.

وهي من المسائل العقدية المتعلقة بالآية الكريمة، ومن تحدث وبيّن هذه الأحكام ونصر هذه القراءة العلامة ابن عثيمين، من حيث توجيه القراءتين والرد على ما زعموه من الأقيسة النحوية، وبيان الأحكام العقدية التي تتعلق بمسألة التساؤل بالأرحام، أو قول الرجل أسألك بالله.

فقال ابن عثيمين-رحمه الله-: "والتساؤل بالأرحام مما جرت العادة به عند العرب أن يقال: أسألك بالله وبالرحم، أو يقال: أسألك بالرحم التي بيني وبينك، فهم لعصبيتهم يقدرون الرحم تقديراً بالغاً ويحترموها، ويرون حمايتها؛ ولهذا ذكّرهم الله تعالى بها فقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، فإذا قال قائل: هل بين القراءتين منافاة؟ فالجواب: لا، والقراءتان في الحقيقة تصيّر الكلمة كلمتين، فإما أن تكون كل قراءة تبياناً للأخرى، وإما أن تكون القراءة الثانية جاءت بمعنى جديد، وهنا القراءتان كل واحدة جاءت بمعنى جديد، فقراءة النصب فيها الأمر باتقاء الأرحام؛ أي: اتقاء التفريط في حقهم، والقراءة الثانية فيها التذكير بأن الناس يتساءلون بالأرحام، ولم يتساءلوا بها إلا لعظم حقها بينهم. وهنا إشكال على قراءة الجر من حيث القواعد النحوية؛ لأن النحويين يقولون: إذا عطف على ضمير متصل فأت بالضمير المنفصل أو أعد حرف الجر، فقل: تساءلون به وبالأرحام. فهل نقول: إن في القرآن ما خرج عن القواعد؟

الجواب: لا، بل إنَّ القرآنَ حاكمٌ وليس محكوماً عليه، وكون النحويين يقولون: هذا شاذ، نقول: الشذوذ منكم وفيكم، فليس في القرآن ما هو شاذ أبداً، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، وإذا كان يقل استعمال هذا عند العرب، فإنه بنزول القرآن به يكون كثيراً، يقرأه

الناس في كل وقت وفي كل حين؛ وعليه فإن القرآن يَحْكُم ولا يُحْكَم عليه، بل إذا جاء في القرآن تركيب لم يُعهد في اللغة العربية؛ فإن الفضل يرجع للقرآن بإحياء هذا التركيب" (١).

وأما في بيان الأحكام العقدية التي تتعلق بمسألة التساؤل بالله.

القضية الأولى: التساؤل بالله: أن التساؤل بالله أمر واقع معروف عند العرب؛ لقوله:

﴿تساءلون به﴾، ولكن هل يجوز أن يسأل غيره بالله؟

أ. إن كان المقصود بذلك التذكير فلا حرج، فإذا قال: أسألك بالله؛ أي أذكرك به حتى تراعي عظمة الله وحقه، فهذا لا بأس به.

ب. وإن كان المقصود بذلك الإلزام ففيه نظر، فإذا قصد الإلزام فهذا إخراج لا يجاب عليه (٢).

القضية الثانية: من سأل بالله فهل تجب إجابته؟ وللإجابة عن ذلك نفصل الأمر بالتالي:

- إن سأل بالله شيئاً محرماً أو فيه ضرر فلا كرامة له، لا تجوز إجابته.

- وإذا قال: أسألك بالله أن تعطيني حقي الواجب عليك، فهنا تجب إجابته من

وجهين:

الأول: أنه حق واجب، والثاني: أنه سأل بالله (٣).

وخلاصة مناقشة مسألة توجيه هذه القراءة نختتمها بقول ابن عثيمين حيث قال: "وعلى هذا فنقول في كل آية زعم النحاة أنها شاذة: إنه ليس في القرآن شيء شاذ، بل كل ما في القرآن فهو على اللغة الفصحى بلسان عربي مبين، ويجب أن تؤخذ القواعد من القرآن ليحكم بها وعليها، لا أن تؤخذ القواعد مؤصلة باصطلاحات حادثه ثم يقال: إن القرآن شاذ" (٤).

(١) محمد بن صالح بن محمد بن سليمان العثيمين التميمي، تفسير القرآن الكريم سورة النساء، (١٩-١/١٤).

(٢) ينظر: المرجع السابق بتصريف.

(٣) ابن عثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة النساء، (١٩-١/١٤).

(٤) المرجع السابق (١٩-١/١٤).

ويجدر بنا هنا التنبيه إلى مكانة الإمام حمزة، وكيف تُرَدُّ قراءته وهو إمام النَّاس في القراءات بالكوفة، ثقة، عارفاً بالعربية حافظاً للحديث، زاهداً ورعاً، وكان لا يأخذ على تعليم القرآن أجراً، قرأ القرآن على كبار التابعين^(١)، وقد قال عنه حجة القراءات الإمام الشاطبي: "وَحَمَزَةٌ مَا أَرْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ *** إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَبِلًا"^(٢)، وقال له الإمام أبو حنيفة: "شيثان غلبتنا فيهما لا تنازع في واحد منها: القرآن والفرائض"^(٣). فالتشيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجساسة والبشاعة وربما يخشى منه خطورة ردِّ ما أنزله الله، والعياذ بالله.

وهذا ما تطمئن له النفس وينشرح له الصدر، ويسكن له القلب وتدل عليه الأدلة التي سبق ذكرها ومناقشتها؛ في قراءة الإمام حمزة -رحمه الله-

الفرع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ نَقِيرًا﴾ {النساء، آية: ١٢٤}.

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية:

أ. قرأ ابن كثير، وأبو عمرو البصري، وشعبة، وأبو جعفر، وروح بضم الباء وفتح الخاء، هكذا: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾.

ب. وقرأ الباقون بفتح الباء وضم الخاء، هكذا: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾^(٤).

توجيه القراءة الأولى: أن الفعل أضيف إلى غيرهم وئني لما لم يذكر فاعله^(١)، وهم مفعولون وذلك لأنهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله تعالى إياها.

(١) ينظر في ترجمته: الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/١٣٨-١٤٠)، ابن الجزري، غاية النهاية، (١/٣١٨-٣١٩).

(٢) الشاطبي، حرز الأماني ووجه النهائي، البيتان رقم (٣٧-٣٨)، ص ٤.

(٣) الذهبي، معرفة القراء الكبار، (١/١٣٨-١٤٠)، ابن الجزري، غاية النهاية، (١/٣١٨-٣١٩).

(٤) أحمد بن علي بن عبيد الله ابن سوار، المستنير في القراءات العشر، تحقيق: عمار أمين، (٢/١١٠)، الداني، عمرو ابن

عثمان بن سعيد الإمام الحافظ شيخ مشايخ المقرئين، التيسير في القراءات السبع تحقيق: مُجَدَّ بيومي، ص ١٠١.

وتوجيه القراءة الثانية: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾، أن الفعل أضيف إليهم، وهم فاعلون لأنهم يدخلون الجنة بأمر الله لهم كما قال تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، {النحل، آية: ٣٢}.

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة ورد الشبهات في مسائل الاعتقاد المتعلقة باختلاف أوجه القراءتين:

ويترتب على ذلك القضايا العقدية التالية:

القضية الأولى: دخول المؤمنين الجنة لم يكن من فعلهم وإنما بإدخال الله لهم:

دلت القراءة الأولى لهذه الآية على أن دخول المؤمنين الجنة لم يكن من فعلهم، وإنما بإدخال الله لهم.

وهذا المعنى محمول على ثلاثة وجوه صحيحة دلت عليها النصوص:

الوجه الأول: أن دخولهم الجنة لم يكن عوضاً عن أعمالهم الصالحة، بل برحمة الله وفضله (٢).

ومن الأدلة على هذا قول النبي (صلى الله عليه وسلم): « قَالَ: قَالَ رَسُولُ: (صلى الله عليه وسلم): لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ » قَالُوا: وَلَا أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: « وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِفَضْلِ وَرَحْمَةٍ » (١).

(١) تنبيه كان بعض متأخري النحاة يعبرون عند الإعراب عن الفعل الذي لا يذكر فاعله بعبارة (مبني للمجهول)، وهذا مالا يليق بالله عز وجل، وكان المتقدمون يعبرون بقولهم (مالم يسمى فاعله)، وهذا أفضل من تعبير المتأخرين إلا في قوهم (مالم يسمى)، محذور آخر من جهة نفي التسمية عن الله، وإن كان مقصودهم واضح بمعنى لم يسم في السياق، إلا أنه يدخل في الألفاظ الجملة التي يتجنب إطلاقها على الله سبحانه، والأحسن استبدالها بلفظ يقوم مقامها مع البعد عن العبارات المشبهة وذلك بالتعبير ؛ (لما لم يذكر فاعله)، وهو أليق بمقام الله العزيز الحميد المجيد.

(٢) ابن سوار، المستنير في القراءات العشر، (٢/ ١١٠)، الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠١.

ولما كان دخولهم الجنة ليس عوضاً عن أعمالهم الصالحة، وإنما هو برحمته وتوفيقه أضيف الإدخال إلى الله تعالى .

قال العلماء في شرح الحديث: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» قالوا: الباء المنفية هنا هي "باء العوض" (٢).

وكان السلف يقولون: " النجاة من النار بعفو الله ودخول الجنة بفضل الله واقتسام المنازل بالأعمال " (٣).

الوجه الثاني: أنهم لا يدخلون الجنة إلا بإدخال الله لهم، فأضيف الفعل لله لأنه لولا إدخاله لهم لم يدخلوها (٤).

الوجه الثالث: أنهم لا يدخلون الجنة إلا بأمره لهم بالدخول فأضيف الفعل للأمر بالدخول (٥).

القضية الثانية: أن دخول المؤمنين الجنة كان من فعلهم:

دلت القراءة الثانية لهذه الآية على أن المؤمنين هم الداخلون للجنة، وأن الدخول من فعلهم.

وهذا المعنى محمول أيضاً على وجهين صحيحين دلت عليهما النصوص:

الوجه الأول: أن دخولهم الجنة كان بسبب أعمالهم الصالحة فأضيف الدخول إليهم.

(١) مُجَدِّد بن إسماعيل أبوعبد الله البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب تمني المريض الموت، رقم الحديث، (٥٦٧٣)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل، كتاب صفة القيامة والجنة والنار - باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، حديث رقم (٢٨١٦).

(٢) علي مُجَدِّد بن أبي العز الحنفي الطحاوي، شرح العقيدة الطحاوية، (٢/٦٤٣).

(٣) مُجَدِّد بن أيوب ابن القيم الجوزية، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص ٨٨.

(٤) مكّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، (١/٣٩٧).

(٥) ينظر: المصدر السابق، (١/٣٩٧).

قال الإمام القرطبي في معنى قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾، ﴿يَعْنِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِأَعْمَالِهِمْ﴾. (١)

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ {الأحقاف آية: ١٤}. "أي: الأعمال سبب لتبليغ الرحمة لهم وسبوغها عليهم" (٢). ولما رحمهم الله بأعمالهم دخلوا الجنة.

الوجه الثاني: أنهم هم الداخلون الجنة على الحقيقة بتوفيق الله لهم فأضيف الفعل لهم لذلك، قال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ {الزمر آية: ٧٢}، فالله - سبحانه وتعالى - وقَّعهم على فعل الأعمال الصالحة التي كانت سببًا في دخولهم الجنة.

ويتبين هنا على أنه ليس بين القراءتين وما تضمنتهما من معانٍ تعارض، فدخولهم إلى الجنة يُضاف لله باعتبار أنه برحمته وتوفيقه لهم للأعمال الصالحة في الدنيا، ومغفرته وإذنه بالدخول في الآخرة، ويُضاف إليهم لأنهم هم المتسببون في ذلك والداخلون في الحقيقة بتوفيق الله.

فالقراءتان متداخلتان لأنهم إذا أمروا بالدخول دخلوا، ولأنهم لا يدخلونها حتى يدخلهم الله إياها، فهم داخلون مدخولون (٣).

وقال ابن زنجلة: "اعلم أن المعنيين متداخلان، لأنهم إذا أدخلوا دخلوا، وإذا دخلوا فبإدخال الله إياهم يدخلون" (٤).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط ٢، (٥/ ٣٩٩).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٧/ ٢٧٩).

(٣) مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، (١/ ٣٩٨).

(٤) عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢١٣.

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا المقام: أنّ دلالة النصوص في هذا الباب مما جاء في معنى القراءتين وغيرها قد ضلت فيه الفرق الضالة كالقدرية والجبرية؛ فالقدرية احتجوا بالنصوص

الدالة على ترتيب الجزاء على العمل؛ كقوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾،

{ الأحقاف آية: ١٤ }، على أنّ العبد قادرٌ على فعله، وأنّ الجزاء مترتب على العمل

ترتب العوض على المعوض والثلث على المثلث، وزعموا أنّ العبد قادر على فعله استقلالاً.

كما احتج الجبرية بالنصوص الدالة على دخول الجنة برحمة الله وليس بالعمل؛ كقول

النبي (صلى الله عليه وسلم): «لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ»^(١)، على أنّ الجزاء غير مترتب على

العمل، وزعموا أنّ العبد لا عمل له ولا فعل.

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي: " وأما ترتيب الجزاء على العمل قد ضلت فيه الجبرية

والقدرية، وهدى الله فيه أهل السنة وله الحمد والمنة؛ فإنّ الباء التي في النفي غير الباء التي في

الإثبات؛ فالمنفي في قوله (صلى الله عليه وسلم): «لَنْ يُدْخَلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»، (باء العوض)،

وهو أنّ يكون العمل كالثلث لدخول الجنة، كما زعمت المعتزلة أنّ العامل يستحق دخول

الجنة على ربه بعمله، بل ذلك برحمة الله وفضله، " والباء في قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ﴾، { الأحقاف آية: ١٤ }، ونحوها " بقاء السبب "، أي: بسبب عملهم، والله تعالى

هو خالق الأسباب والمسببات فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته^(٢).

(١) تقدم تخريجه، ص (٢٢).

(٢) الطحاوي، شرح العقيدة الطحاوية، (٢/٦٤٣).

المبحث الثاني:

أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات المختارات من

سورة المائدة إلى سورة هود

المطلب الأول

أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في الآيات من سورة المائدة

[١١٢- إلى سورة الأنعام، ١٣٧]

الفرع الأول: قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ

أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ۗ قَالَ أَتَقُولُوا اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۗ ﴾ {المائدة، آية: ١١٢}.

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية:

أ. قرأ الكسائي بقاء الخطاب ونصب (ربك)، هكذا: ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ۗ ﴾.

ب. وقرأ الباقون بقاء الغيب ورفع الباء في (ربك)، هكذا: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ۗ ﴾^(١).

توجيه القراءة الأولى: أنها جرت على مخاطبة الحواريين لعيسى (عليه السلام)،

والتقدير: (هَلْ تَسْتَطِيعُ سُؤَالَ رَبِّكَ)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأخذ

إعرابه، كما قال سبحانه: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ۗ ﴾، {يوسف، آية: ٨٣}، أي: أهل القرية^(٢).

توجيه القراءة الثانية: أن الفعل مسند إلى الرب (تبارك وتعالى)، وهذه القراءة محتملة

لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا ذلك قبل أن تستحكم معرفتهم برهيم وما يجوز عليه من

الصفات مما لا يجوز، ودليل هذا الوجه قول عيسى (عليه السلام) لهم: ﴿ قَالَ أَتَقُولُوا اللَّهُ إِنْ

كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۗ ﴾، {المائدة، آية: ١١٢}.

(١) أحمد بن الحسين بن مهرا، المبسوط في القراءات العشر، ص ١٠٩، الغاية في القراءات العشر، ص ٧٥.

(٢) نصر بن على الشيرازي ابن أبي مريم، الموضح في علوم القراءات وعللها، (١/ ٤٥٥).

الوجه الثاني: هل يفعل ربك، فعبروا عن الفعل بالاستطاعة، كقول الرجل: هل تستطيع أن تفعل، وقد علم أنه مستطيع، والمعنى تفعل ذلك.

الوجه الثالث: هل يستجيب ذلك ربك، وذلك لأن الاستطاعة تأتي بمعنى أطاع، وأطاع بمعنى أجاب، يقال دَعَوْتُ فلاناً إلى شيء فلم يطعني، أي: لم يجبني^(١).

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة ورد الشبهات في مسائل الاعتقاد المتعلقة

باختلاف أوجه القراءتين:

ويأتي بيان ذلك على النحو التالي:

فعلى القراءة الأولى وما تضمنته في تقرير العقيدة ورد الشبهات في قوله تعالى: ﴿

هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾، أن السؤال عن الاستطاعة كان مضاف إلى عيسى (عليه السلام)، وهذا غير مشكل، إلا أن مقام النبوة ينبغي أن يراعى في حقه الأدب في الخطاب، إذ كيف يخاطب نبي الله ورسوله هذا، خصوصاً من حواريه الذين هم أعرف الناس بمقامه؟، إلا أنه يزال هذا الاشكال بالتوجيهات الآتية لمعنى لقولهم:

التوجيه الأول: المقصود بقولهم استفهام؛ وأنهم سألوا عيسى (عليه السلام) عن استطاعته

سؤال ربه، والتقدير: هل تستطيع يا عيسى أن تسأل ربك.

التوجيه الثاني: الطلب، وأن الاستفهام هنا ورد مورد الطلب، والمعنى: (هل تفعل لنا

ذلك)، وقد علموا أن عيسى (عليه السلام) يستطيع السؤال، كقول الرجل: هل تستطيع تكلمني، وقد علم أنه مستطيع لذلك^(٢).

وأما القراءة الثانية: وما تضمنته في تقرير العقيدة ورد الشبهات والتي هي قراءة

الجمهور: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾،

(١) مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، (١/٤٢٢)، ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٤١.

(٢) ينظر بتصرف: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٤١، مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، (١/٤٢٢).

فقد استشكل العلماء صدور هذا السؤال من حواريين في حق رب العالمين (سبحانه وتعالى)، الذي هو على كل شيء قدير، والمخبر عن نفسه بكمال القدرة على كل شيء، كما جاءت بذلك النصوص المتظافرة، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾، {الزمر، آية: ٦٢}، وقول: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ {يس، آية: ٨٢}، وقوله: ﴿...أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، {الأعراف، آية: ٥٤}، وعليه وجه العلماء سؤال الحواريين هذا بعدة توجيهات:

التوجيه الأول: أن السؤال محمول على سؤال الله (عز وجل) الفعل بصيغة الاستفهام

والاستطاعة، كقول العرب: (هل يستطيع فلان أن يأتي)، وقد علم أنه مستطيع ذلك.

قال الإمام الطبري: "وقرأ ذلك عامة قراءة المدينة والعراق: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ بالياء

﴿رَبُّكَ﴾، بمعنى: أن ينزل علينا ربُّك، كما يقول الرجل لصاحبه: "أتستطيع أن تنهض معنا في كذا؟" وهو يعلم أنه يستطيع، ولكنه إنما يريد: أنتهض معنا فيه" (١).

وقال مكي ابن أبي طالب: "وجه من قرأ بالياء على أن معناه: هل يفعل ربك ذلك؟

لأنهم لم يشكوا في استطاعة الباري على ذلك لأنهم كانوا مؤمنين، وإنما هو كقولك للرجل:

هل يستطيع فلان أن يأتي؟ وقد علمت أنه مستطيع، فالمعنى هل يفعل ذلك؟ وهل يجيبي إلى

ذلك؟ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك ولغيره علم الدلالة وخبر ونظر، فأرادوا معاينة

ذلك كما قال الخليل إبراهيم (عليه السلام): ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ

أُولَئِكَ نَوْمٌ مِّنْ قَبْلِ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ {البقرة، آية: ٢٦٠}، ولذلك قالوا الحواريون: و﴿

وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾، {المائدة، آية: ١١٣} (٢).

(١) الطبري، الجامع في تأويل آي القرآن، (٩/ ١١٨).

(٢) مكي ابن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، (١/ ٤٢٢-٤٢٣)، ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٤١.

قال العلامة ابن عثيمين: - رحمه الله - ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ بالياء ﴿رَبُّكَ﴾، " هذا فيه إشكال عظيم على هذه القراءة؛ لأن شكهم في قدرة الله يستلزم الكفر، فلهذا أشكل على أهل العلم كيف يقولون هذا وهم الحواريون؟

فنقول في الجواب عن هذا: أن نُحْمَل الاستطاعة على الإرادة، وهذا سائغ في كلام العرب، تقول لصاحبك: يا فلان، هل تستطيع تمشي معي لفلان سأزوره، وأنت تعلم أنه يقدر، لكن المراد: هل تريد أن تمشي معي. فيكون ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ أي: هل يريد، وليس عندهم شك في كونه قادرًا عز وجل " (١).

التوجيه الثاني: أن معنى سؤالهم أي: هل يستجيب ربك؟ قال الإمام ابن زنجلة - رحمه الله - : قرأ الباقون " هل يستطيع (بالياء) ربك؟" أي: هل يستجيب لك ربك إن سألته ذلك، كما يقول القائل الآخر: أتستطيع أن تسعى معنا في كذا، وهو يعلم أنه قادر على ذلك ولكن يريد السعي معنا فيه (٢).

الوجه الثالث: قال العلامة ابن عثيمين: "ليس من الاستطاعة التي هي ضد العجز، بل هي من الاستطاعة التي هي الإطاعة، يعني هل يطيعك ربك إذا سألته أن ينزل علينا مائدة أو لا يطيع؟ وهذا القول يرجع إلى المعنى الأول وهو الإرادة؛ لأن الإطاعة بمعنى الانقياد، فالمعنى: هل إذا سألت ربك يطيعك، فتكون الاستطاعة هنا ليست من باب الطوق والقدرة، ولكن من باب الإطاعة، وهي الانقياد إذا سألته " (٣).

الأمر الذي يظهر في تقرير العقيدة لكل من القراءتين على مسألة مهمة من مسائل الاعتقاد، وهي مسألة الاستطاعة؛ فإنه يجوز نفيها عن نبي الله عيسى (عليه السلام) من حيث الجملة؛ إذ هو بشر، فيجوز نفي الاستطاعة عنه في بعض الصور، كما نفيت

(١) ابن عثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة المائدة، (٢/ ٥١٨-٥٢٦).

(٢) ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد أبي زرعة، حجة القراءات، ص ٢١٣.

(٣) ابن عثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة المائدة، (٢/ ٥١٨-٥٢٦).

الاستطاعة عن نبي الله موسى (عليه السلام) وهو أفضل منه، كما جاء في قصة الخضر وخطاب الخضر له: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، {الكهف، آية: ٦٧}، وأما في حق الله - سبحانه وتعالى - فإنه منزه أن يسأل عن استطاعته لشيء من عدمه، إذ هو وعلى كل شيء قدير، ولا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، كمال قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، {يس، آية: ٦٣}، ولعل التوجهات التي ذكرها حذاق من علماء القراءات وجهابذة جمهور المفسرين أزالت الشبهات، وعلى هذا يجوز نفي الاستطاعة عن نبي الله عيسى (عليه السلام) من حيث الجمل، وأما في حق الله - سبحانه وتعالى - فإنه منزه أن يسأل عن استطاعته لشيء من عدمه، فلا يجوز نفيها عنه مطلقاً (سبحانه وتعالى).

الفرع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ {الأنعام، آية: ١٣٧}.

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية الكريمة:

أ. قرأ ابن عامر: ﴿زَيْنَ﴾، بضم الزاي وكسر الياء ورفع لام ﴿قَتَلَ﴾، ونصب دال

﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، وخفض همزة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾.

ب. وقرأ الباقون ﴿زَيْنَ﴾ بفتح الزاي والياء ونصب لام ﴿قَتَلَ﴾ وخفض ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾

ورفع همزة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾^(١).

توجيه القراءة الأولى: التي فيها ضم الزاي، أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما يذكر

فاعله، ورفع به "قتل" وأضاف "شركائهم" فخصهم، ونصب "أولادهم" بوقوع القتل عليهم، وجاء بهم بين المضاف والمضاف إليه.

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص ٢٧٠، أبو عمرو الداني، التيسير، ص ١٠٧، ابن الجزري، نشر القراءات العشر، (٤)

توجيه القراءة الثانية: ومن قرأ بفتح الزاي، أنه جعل الفعل {للشركاء} فرغهم به، ونصب {القتل} بتعدّي الفعل إليه، وخفض {أولادهم} بإضافة القتل إليهم^(١).

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة في مسائل الاعتقاد المتعلقة باختلاف أوجه

القراءتين على النحو التالي:

ويأتي بيان ذلك على النحو التالي:

هذه الآية حصل فيها إشكال عظيم عند بعض النحاة، وهو أن بعض القراءات فيها خالفت الأقيسة النحوية ولأجل ذلك ردّوا القراءة وأنكروها، ومن المقرر في مسائل الاعتقاد؛ أنه لا يجوز إنكار شيء من القرآن الكريم، ولو حرفاً واحداً بعد ثبوته عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم)، بل في كل ما جاء به (صلى الله عليه وسلم) عن ربه (سبحانه وتعالى).

بيان وجه الإشكال الذي حصل في هذه الآية ورفعها:

بالنسبة لقراءة الجمهور لا إشكال فيها وهي موافقة لقواعد العربية، وعليه لا نزاع فيها. وأمّا قراءة ابن عامر ففيها إشكال معروف ونزاع مشهور بين أهل النّحو بسبب خروجها عن القياس في اللغة خروجاً أدّى بكثير من النّحويين والمفسرين بالطعن في ثبوتها^(٢).

والسبب في ذلك كله هو الفصل بين المتضامين بالمفعول به في قوله: ﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾. نفسها الآية السابقة، لأنّ المقرر في قواعد اللغة العربية منع الفصل بين المتضامين بالظرف، والجار والمجرور في الاختيار فضلاً عن المفعول به، - قال الذين أنكروا القراءة: فكيف يكون ذلك في القرآن الكريم.

وتجرأ الزمخشري في إنكاره للقراءة وردّها فقال: "وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً^(١) مردوداً فكيف في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته^(٢)"

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٨١-٨٢.

(٢) الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (٧/٤٣-٤٤).

وما ذهب إليه الزمخشري باطل، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه كما سيأتي بيانه. وممن خاض في إنكارها ابن خالويه عند توجيهه لقراءة ابن عامر: أعقبها بقوله: "وهذا قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر" (٣).

لكن قيض الله علماء محريين ومحققين قد تصدوا للطاعنين في هذه القراءة ورفع الإشكال عنها واضحاً جلياً، وردوا على الشبهات، فهذا (ابن مالك) -رحمة الله عليه -، الذي أشبع هذه المسألة بحثاً في أكثر من كتاب، فقال عليه -رحمة الله - في شرح التسهيل: "وتجوز ما قرأ به (يعني ابن عامر) في قياس النحوي قوي، وذلك أهما قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك لثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجني لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، فقدّر التقدّم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم يستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير الأجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه" (٤). كما نصر ابن مالك -رحمة الله- هذه القراءة ورد على الطاعنين فيها في الكافية الشافية حيث قال:

| | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| كقول بعض القائلين للرجز | لفاعل من بعد مفعول حَجَزَ |
| في القاعِ فركَ القُطْنِ المحالج | يفركُ حبَّ السُّنْبِلِ الكُناجِجِ |
| وكم لها من عاضدٍ وناصرٍ | وعُمدتي قراءةُ ابنِ عامرٍ |
| ك مخلفُ الوعدِ محقِّ ذو نكد (١) | ومثل ذا مع اسم مفعول ورد |

(١) سَمَّجَ الشيء بالضم: سَمَّجَةً: قُبْحُ فهو سَمَّجٌ، ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تاج اللغة، وصحاح العربية، (١/ ٣٢٢)، فصل [السين]، باب [س م ج].
 (٢) الزمخشري، الكشاف، (٢/ ٥٣-٥٤).
 (٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٨١-٨٢.
 (٤) مُجَدِّ بن عبد الله بن مالك، الأندلسي، شرح التسهيل، (٣/ ٢٧٧).

فوضح هنا حكم الجواز في الفصل بين المتضامين بالمفعول به، ورد بالأشعار القديمة على ادعاء منع ذلك.

وقد صحَّ هذا عن أفصح من نطق بالعربية من البشر (عليه الصلاة والسلام) في حديث أبي الدرداء (رضي الله) عنه أن النبي (صلى الله عليه وسلم)، أنه قال: (فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي)^(٢). والمقصود في الحديث بالصاحب هنا؛ أبا بكر (رضي الله عنه).

ففصل (صلى الله عليه وسلم)، بين اسم الفاعل ومفعوله بالجار والمجرور وهو أفصح الناس؛ فدلَّ ذلك على ضعف قول من خصَّه بالضرورة.

وأما الشواهد الشعرية التي وردت في هذه المسألة كثيرة لا تُعدّ، ولكن أذكر منها ما يدفع شك المرتاب. فمن جملة ذلك:

قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاها الحِصَى فِي كَلِّ هَاجِرَةٍ *** نَفْيِ الدَّانِيَرِ تَنْقَاذُ الصَّيَّارِيفِ^(٣).

وممَّن نصر هذه القراءة ورد الشبهات وأطال فيها النفس أبو شامة - عليه رحمة الله -، وأبلغ أبو حيان -رحمة الله- في رده على الزمخشري فقال: " وأعجب لعجميِّ ضعيف في النَّحو يرد على عربيِّ صريح محض قراءة متواترة موجوداً نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بقراءة الأئمة الذين تحيَّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله مشرقاً ومغرباً وقد اعتمدوا على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم " (٤).

(١) مُجَّد بن عبد الله ابن مالك، الأندلسي، شرح الكافية الشافية، (١/٢٤٨٩).

(٢) مُجَّد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي (ﷺ): (فهل أنتم تاركوا لي صاحبي)، رقم الحديث (٣٤٦١).

(٣) قائله: الفرزدق، ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بـ (سيبويه)، الكتاب، (١/ ٢٨)، عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، (٢/٧٦٩)، ١٩٩٣ م.

(٤) مُجَّد بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، (٤/٥٥٧-٥٥٨).

وخلاصة القول في تقرير مسائل الاعتقاد ورد الشبهات في هذه القراءة يمكن أن

يلخص في الآتي:

أولاً: المرجع في هذه القراءة صحّة السند عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، فهي ثابتة من حيث النقل، ولم يشك فيها أحد ممن كان في زمن ابن عامر ولا من بعده، وردّ ما نزل على النبي (صلى الله عليه وسلم)، من القرآن وثبت عنه؛ بنقل الأئمة الثقات الذين أجمعت الأمة قاطبة بتلقي قراءتهم بالقبول، هذا أمر خطير ولا يجوز، ولا اعتبار للأقيسة النحوية في ذلك بعد ثبوت القراءة.

ثانياً: الفصل بين المتضايين بالمفعول جازر في اللغة العربية أجازته كبار النحويين والمحققين منهم كأبي حيان، وابن مالك، إذ قال:

وعمدتي قراءة ابن عامر *** وكم لها من عاضدٍ وناصر^(١).

ثالثاً: طعن بعضهم فيها بأنها مخالفة للرسم طعن بعيد عن الحقيقة، لأنها وإن كانت مخالفة للرسم في أكثر المصاحف إلا أنها لم تخالف رسم المصحف الشامي فهي مرسومة بيباء في هكذا: (شركائهم) كما نبه على ذلك الإمام ابن الجزري وأخبر أنه رآها كذلك في مصحف أهل الشام^(٢). وهو إمام هذا الفن بلا نزاع، بعد الشاطبي، وكل من جاء بعده فهم عيال عليه في علم القراءات.

والخلاصة أن الحق في غير ما ذهب إليه المنكرون لقراءة الإمام ابن عامر كيف ينكرونها وهو من أعلى القراء إسناداً وإمام أهل الشام قاطبةً في القراءات بالإجماع؛ بل أخذها من أفواه الصحابة الأخيار، لأنه ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة، فأخذ القرآن عرضاً عن جماعة من الصحابة منهم: أبو الدرداء، و المغيرة بن شهاب، ووائلة بن الأسقع -رضى الله

(١) ينظر: مصدر هذا البيت في بداية حديثي عن هذه المسألة، ص (٢٨).

(٢) ابن الجزري، نشر القراءات العشر، ج ٤، ص ٢٣٠٢.

عنهم أجمعين-^(١)، ولجلالته في العلم والإتقان جمع له الخليفة عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- بين القضاء والإمامة ومشیخة الإقراء بدمشق؛ فله الحمد قد زال الإشكال وزدّت الشبهات، بفضل الله.

المطلب الثاني: أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في

الآيات من سورة الأنعام، [١٥٩- إلى سورة هود، ٤٦]

الفرع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي

شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، {الأنعام، آية: ١٥٩}.

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية المباركة:

أ. قرأ حمزة والكسائي بألف بعد الفاء وتخفيف الراء هكذا: ﴿فَارْقُوا﴾، هنا وفي سورة الروم^(٢).

ب. قرأ الباقون بغير ألف وتشديد الراء ، وكذلك في الروم هكذا: ن ﴿فَرَّقُوا﴾^(٣).

توجيه القراءة الأولى: أي: تركوا دينهم وابتنوه وفارقوه وخرجوا عنه.

توجيه القراءة الثانية: أنهم بددوا دينهم وجعلوه فرقا وجزأوه، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض^(٤).

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة في مسائل الاعتقاد المتعلقة باختلاف أوجه القراءتين: ويأتي بيان ذلك على النحو التالي:

(١) ينظر في ترجمته: الذهبي معرفة القراء الكبار، (١/٨٢-٨٦)، سير أعلام النبلاء، (٥/ ٢٩٢- ٢٩٣)، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، (١/ ٤٢٣-٤٢٥).

(٢) سورة الروم: الآية (٣٢).

(٣) اللداني، التيسير في القراءات السبع، ص ١١٠، ابن الجزري، نشر القراءات العشر، (٩/ ٤٢٣٠).

(٤) ابن أبي مريم، الموضح في علوم القراءات وعللها، (١/ ٥١٥)، الكشف عن وجوه القراءات وعللها، (١/ ٤٥٨).

القراءة الأولى: وما تضمنته في تقرير العقيدة: التي هي قوله: ﴿فَارْقُؤْ﴾، معناه أي: أن الذم يرجع في هذه الآية إلى المفارقين دينهم بالردة والعياذ بالله، قال الإمام الطبري - رحمه الله - في معناها: "فَارْقُؤْ دِينَهُمْ" خرجوا عنه من المفارقة" (١).

وقال الإمام ابن جزّي الكلبي - عليه رحمة الله -: قرئ "فارقوا" أي: تركوا دينهم (٢).
وقال الإمام ابن كثير: في تفسيره لهذه الآية، "نَزَلَتْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقِيلَ هُمْ: أَهْلُ الْبِدْعِ، وَأَهْلُ الشُّبُهَاتِ، وَأَهْلُ الضَّلَالَةِ، مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ" (٣).
وقال الإمام البغوي: "أي خرجوا من دينهم وتركوه" (٤).

وأما القراءة الثانية: وما تضمنته في تقرير العقيدة والتي هي قراءة الجماعة: ﴿فَرَّقُوا﴾، معناه أي: أن الذم يرجع إلى المفرقين دينهم المجزئين له؛ ولذلك اختلف العلماء من القراء والمفسرين في المعنيين بهذا التفريق إلى عدة أقوال:

القول الأول: أنهم اليهود والنصارى فرقوا دين إبراهيم (عليه السلام)، فتهود قوم وتنصر آخرون (٥).

القول الثاني: أنهم أهل الشرك، فرقوا دينهم (الكفر الذي يعتقدونه ديناً)، فعبد بعضهم الصنم وبعضهم الملائكة (٦).

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (١٠ / ٣٠).

(٢) ابن جزّي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، (٢ / ٥٥).

(٣) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم، (٣ / ٣٣٨)..

(٤) البغوي، معالم التنزيل، (٢ / ١٧٥).

(٥) عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (٢ / ٩٦). الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (٣١ / ١٠-٣٢).

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٩ / ١٣٤).

القول الثالث: أنهم أهل البدع من هذه الأمة، فرقوا دين الإسلام؛ لأنهم ابتدعوا بدعًا فتعددت فرقهم المخالفة للسنة، وقد نقل هذا القول، الطبري وابن الجوزي عن أبي هريرة - رضى الله عنه - وطاوس (١).

والصواب والله أعلم أن هذه الآية عامة في كل من فرق دين الله من الأمم الماضية ومن هذه الأمة والدليل على ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم): «إن أهل الكتاب اختلفوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة، ستفترق على ثلاث وسبعين ملة، - يعني الأهواء - كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة» (٢).

والخلاصة: أن القراءة الأولى تنزل على المفارقين لدينهم، والقراءة الثانية تنزل على المفارقين له.

وبهذا يتبين أوجه اختلاف القراءتين، وثمرتهما من جهة الاستدلال وتقرير مسائل الاعتقاد.

الفرع الثاني: قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَنْفُخُ إِنَّهُ لَيَسَّ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ {هود، آية: ٤٦}.

المسألة الأولى: أوجه اختلاف القراءات الواردة في الآية:

أ. قرأ الكسائي ويعقوب بكسر الميم وفتح اللام وحذف تنوينها ونصب راء (غَيْرُ)،

هكذا: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ ﴾.

ب. قرأ الباقر بفتح الميم ورفع اللام وتنوينها ورفع راء (غَيْرُ) (٣)، هكذا: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ

غَيْرٌ صَالِحٍ ﴾.

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (٣١/١٠-٣٢)، ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (٢/٩٦).

(٢) سليمان ابن الأشعث ابن إسحاق أبو داود، سنن أبي داود، باب شرح السنة، رقم الحديث ٤٥٩٦، (٤/١٩٧)،

وقال فيه الألباني حسن صحيح. في سنن داود، في نفس المرجع. السلسلة الصحيحة للعلامة الألباني رقم (٢٠٤).

(٣) ابن مجاهد، السبعة، ص ٣٣٤، التيسير، ص ١٠٢، نشر القراءات العشر، ٤٢٣٧٦.

توجيه القراءة الأولى: التي هي قوله: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ ﴾، أنه فعل على صيغة الماضي، وفاعله ضمير يعود على ابن نوح، ﴿ غَيْرٌ ﴾، مفعول به منصوب، ومعناه: أن ابن نوح (عَمِلَ) عملاً غير صالح).

توجيه القراءة الثانية: وهي قراءة الجمهور: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٍ ﴾، فيها ثلاثة توجيهات:

أحدها: أن يكون مرجع الضمير: ﴿ إِنَّهُ ﴾ المسؤول فيه (ابن نوح)، والمعنى: إن الذي ذكرت أنه ابنك، عملاً غير صالح؛ أي: إنه ذو عمل غير صالح لشركه وكفره.
والثاني: أن يكون الضمير في (إنه) لسؤال نوح نجاه ابنه. ومعناه: سؤالك إياي لنجاة من كفر بي هذا عمل غير صالح.

والثالث: أن يكون الضمير لابن نوح، و (عمل) مصدر وصف به مبالغة كقولك: رجل صوم^(١).

المسألة الثانية: بيان ترسيخ العقيدة وردّ الشبهات في مسائل الاعتقاد المتعلقة

باختلاف أوجه القراءات:

ويأتي بيان ذلك على النحو التالي:

فعلى القراءة الأولى وما تضمنته في تقرير مسائل الاعتقاد وردّ الشبهات، التي هي: ﴿ إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرٌ صَالِحٍ ﴾، هذه القراءة لا إشكال فيها لوضوح مرجع الضمير إلى ابن نوح؛ إنه عَمِلَ عملاً غير صالح.

يقول الإمام ابن جزى الكلبي، في تفسير الآية: ﴿ إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرٌ صَالِحٍ ﴾، والضمير على هذا لابن نوح بلا إشكال^(٢).

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٠٦، ابن جزى الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، (٢/ ١٩٩)، محمد عمر سالم باز مول، القراءات وأثرها في التفسير، ص ٥٧٣.

(٢) ابن جزى الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، (٢/ ١٩٩).

وأما القراءة الثانية: وما تضمنته في تقرير العقيدة وردّ الشبهات والتي هي قراءة

الجمهور: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾،

هذه القراءة حصل فيها إشكال عظيم عند بعض العلماء، وموضع الإشكال عندهم في

الرد على سؤال نوح: ﴿ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ أَبْنِيَّ مِنْ أَهْلِي... ﴾ (٤٥) قَالَ يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾، {هود: ٤٥ - ٤٦}.

واحتلّفوا في هذا الَّذِي سَأَلَ فِيهِ نُوحٌ وَأَجَابَهُ اللهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾،

على قَوْلَيْنِ:

القول الأول: أَنَّهُ ابْنُ نُوحٍ لِصُلْبِهِ، وَبِهِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَعَلَى هَذَا لَا

إشكال في هذه القراءة.

القول الثاني: أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ لِعَبْرِ رِشْدَةٍ وَمَمَّ يَكُنُّ ابْنَهُ، وَأَنَّ امْرَأَتَهُ فَجَرَتْ وَخَانَتْهُ،

والعياذ بالله.

وهنا وقع إشكال عقدي وهو هل يجوز خيانة نساء الأنبياء على فراشهم؟ وقد

تقرر عند أئمة السلف نفي ذلك بقولهم: "مَا بَعَثَ امْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ" (١)؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَعْيَّرَ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ امْرَأَةً نَبِيًّا مِنَ الْفَاحِشَةِ (٢)، وهذا هو الحق وأليق بجناب الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام أجمعين- ولا يجوز القول بغيره.

يقول الإمام ابن كثير -رحمة الله-: " وَقَدْ نَصَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى تَخْطِئَةِ مَنْ

ذَهَبَ فِي تَفْسِيرِهِ هَذَا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِابْنِهِ، يَعْنِي - هَذَا غَيْرُ صَاحِبِ بَلِّ هُوَ ابْنُهُ -، قَالَ ابْنُ

عَبَّاسٍ، وَعَبَّاسٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: مَا زَنَتْ امْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ، قَالَ: وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾

أَيُّ: الَّذِيْنَ وَعَدْتُمْ نَجَاتَهُمْ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيدَ عَنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ

(١) عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (٢/٣٧٧)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٩/٤٦-٤٥).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٤/٢٨٣).

سُبْحَانَهُ أَغْيَرُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ امْرَأَةً نَبِيٍّ مِنَ الْفَاحِشَةِ^(١) وَهَذَا غَضِبَ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ رَمَوْا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ بِنْتَ الصِّدِّيقِ زَوْجِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، وَأَنْكَرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِهَذَا وَأَشَاعُوهُ؛ وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِذْ تَلَقَوْنَهُ بِالسِّنَّتِمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾، {النور، آية: ١١-١٥}، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أَيْ: الَّذِينَ وَعَدْتُمْ إِجَاءَهُمْ؛ لِأَنِّي إِنَّمَا وَعَدْتُكَ بِنَجَاةٍ مِنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِكَ؛ وَهَذَا قَالَ: ﴿وَأَهْلِكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، {هُود: ٤٠}، فَكَانَ هَذَا الْوَلَدُ مِمَّنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِالْعَرَقِ لِكُفْرِهِ وَمُخَالَفَتِهِ أَبَاهُ نَبِيَّ اللَّهِ نُوحًا، -عَلَيْهِ السَّلَامُ-^(١).

وقال الإمام الطبري -عليه رحمه الله - : "وأولى القولين بالصواب، قول من قال تأويل ذلك: إنه ليس من أهلك الذين وعدتكم أن أنجيهم، لأنه كان لدينك مخالفا، وبى كافرا وكان ابنه، لأن الله تعالى قد أخبر نبيه مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) أنه ابنه فقال: (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ)، وليس في قوله: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ دلالة على أنه ليس بابنه"^(٢).

ويقول الإمام ابن الجوزي قوله : "﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾، على قَوْلَيْنِ: أحدهما: ليس من أهل دينك.

والثاني: ليس من أهلك الذين وعدتكم نجاتهم"^(٣).

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٢٨٣)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٩/ ٤٥-٤٦)، ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (٢/ ٣٧٧).

(٢) الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (١٢/ ١٢٥).

(٣) ابن الجوزي، زاد المسير، (٢/ ٣٧٧).

وبهذا التقرير العقدي زال الإشكال والله الحمد على نفى الريبة في تنزيه فراش نبي الله نوح (عليه السلام) على أن تمارس فيه مما لا يليق بمقامه، وأنه ابن صلبه وهذا القول هو الصواب، ولا ينظر ولا يلتفت إلى غيره من الأقوال.

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا الباب؛ أعني تنزيه فراش الأنبياء عمّا لا يليق بهم؛ ما جاء فيما حكاه الله (جل ذكره سبحانه وتعالى) عن امرأة نبي الله لوط، ونوح أيضا (عليهما السلام) فقال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَاتَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠].

اختلف العلماء -رحمهم الله- في قوله جل ثناؤه: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾، ما المقصود بهذه الخيانة على أقوال:

القول الأول: قال قوم: [فَخَانَتَاهُمَا] أي في الفراش، وَاخْتَجَّوا بِقَوْلِهِ: [إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ] ^(١)؛ وهذا مردود بلا شك فقد عصم الله نساء الأنبياء عَنِ الْوُفُوعِ فِي الْفَاحِشَةِ الْحَرَمَةِ الْأَنْبِيَاءِ ^(٢).

القول الثاني: خيانة امرأة نوح: كَانَتْ تَقُولُ لِلنَّاسِ إِنَّهُ مَجْنُونٌ، فتشبط عن الدين برميها له بالجنون.

وخيانة امرأة لوط: أَنَّهَا كَانَتْ تُخْبِرُ بِأُضْيَافِهِ، فَإِذَا نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ دَخَنَتْ لِتُعَلِّمَ قَوْمَهَا أَنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ، لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ إِتْيَانِ الرِّجَالِ.

القول الثالث: المقصود بالخيانة هنا: الكفر: أَي فِي الْإِيمَانِ لَمْ يُوَافِقَاهُمَا عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا صَدَّقَاهُمَا فِي الرِّسَالَةِ، فَلَمْ يُجِدْ ذَلِكَ كُلَّهُ شَيْئًا وَلَا دَفَعَ عَنْهُمَا مَحْدُورًا، وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾؛ أَي لِكُفْرِهِمَا وَقِيلَ أَي لِلْمَرَأَتَيْنِ ﴿ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾،

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٤/٢٨٣).

(٢) ينظر: بتصريف المرجع السابق.

وليس المراد بقوله: [فَخَاتَاهُمَا] فِي فَاحِشَةٍ بَلْ فِي الدِّينِ، فَإِنَّ نِسَاءَ الْأَنْبِيَاءِ مَعْصُومَاتٌ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْفَاحِشَةِ لِحُرْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ. (١)

وحاصل القراءتين: أن الله تعالى قد أخبر نبيه محمداً (صلى الله عليه وسلم) أنه ابنه فقال: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾، فهنا الله - جل ذكره - أثبت أنه ابنه؛ فلا كلام بعد كلام الله سبحانه وتعالى: ﴿ الْأَلْيَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك، آية: ١٤].

وينهى الله (عز وجل) نوحاً (عليه الصلاة والسلام) عن سؤاله لولده المشرك، ولعلّ هذا النهي بكون الولد (ابن نوح) عمل عملاً غير صالح في شركه بالله، وكونه من الكافرين وعدم ركوبه مع المؤمنين، وهذا القول هو الصواب الذي لا ريب فيه، هذا والله أعلم وأحكم.

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٨/١٩٢)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (٢٠٢/١٨).

الخاتمة

أولاً: النتائج: أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

١. أوضحت الدراسة أن تأثير أوجه اختلاف القراءات في المسائل العقدية، أمرٌ ذو أهمية قصوى.
٢. بيان ترسيخ العقيدة في مسائل الاعتقاد المتعلقة باختلاف أوجه القراءات وردّ الشبهات التي تثار حولها.
٣. أنّ القراءات مبنية على التلقي، والسماع، والرواية لا على الرأي والاجتهاد.
٤. أنّ من المقرر في مسائل الاعتقاد؛ عدم إنكار شيء من القرآن الكريم، ولو حرفاً واحداً بعد ثبوته عن النبيّ (عليه وسلم)، بل في كل ما جاء به (عليه وسلم)، عن ربه (سبحانه وتعالى).
٥. أنّ تعدد أوجه القراءات واختلافها لا منافاة فيها؛ حيث تصير الكلمة كلمتين أو أكثر، فإما أن تكون كلُّ قراءة تبيّناً للأخرى، وإما أن تكون القراءة الثانية جاءت بمعنى جديد، وكأنّ كل قراءة تُعدُّ بمنزلة آيةٍ مستقلة أنت بأحكام كثيرة مع أنّها لم يكن لها رقم في المصحف ولا تكرر وهذا وحده كافي في الإعجاز القرآني.
٦. أنّ القرآن الكريم لو خالف الأقيسة والقواعد النحوية؛ فإن القرآن يُحكّم ولا يُحكّم عليه، بل إذا جاء في القرآن تركيب لم يُعهد في اللغة العربية؛ فإن الفضل يرجع للقرآن بإحياء هذا التركيب، ولا يلتفت إلى الأقيسة النحوية.
٧. أنّ القرآن نزل على النبي (عليه وسلم) بالقراءات العشر التي نقلت إلينا بالمتواتر، وتلقته الأمة بالقبول قاطبة.
٨. اشتمال أوجه اختلاف القراءات على أحكام عقدية متنوعة، وأنّ هناك فرقاً تستند إلى تفسير بعض القراءات ما يوافق مع مذاهبهم العقدية، ولكن كل شبهة جاءت بها يوجد ما يبيّن بطلانها من القراءة نفسها أو من أختها.
٩. أنّ القرآن الكريم يمثل لهذه الأمة روحها التي بها تحيا، ومكانتها التي تعرف بها وتميزها عن غيرها، ولذا لا يستغرب أي مسلم حين يرى هذه الجهود الهائلة المبذولة في سبيل خدمة هذا الكتاب العظيم على مدار التاريخ.

ثانياً: التوصيات والمقترحات: في ختام هذا البحث يوصي الباحث بما يأتي:

- ١- التنويه على الباحثين في مختلف المستويات العلمية بتبني أطروحات في أوجه اختلاف القراءات المتعلقة بتقرير المسائل العقدية، وبيانها، ونشرها بين مكونات المجتمعات.
- ٢- عناية المؤسسات الإسلامية المعنية بخدمة القرآن الكريم، في بيان أوجه اختلاف القراءات المتعلقة بالمسائل العقدية ونشرها من خلال الوسائل الإلكترونية المسموعة، والمرئية، والمقروءة على أوسع نطاق الإعلام العام.
- ٣- وجود أحكام عقدية مهمة تؤخذ من أوجه اختلاف القراءات، لذا يجب العناية بالقراءات المتواترة معنىً وتوجيهاً.
- ٤- اهتمام أولياء الأمور بتعليم الأبناء القرآن الكريم ومعانيه السامية المتمثلة في أوجه اختلاف القراءات في ترسيخ العقيدة.

المصادر والمرجع

١. إبراهيم بن السري الزجاج، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ط١)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب.
٢. أبي بكر أحمد بن عبيد الله، (١٤٢٨هـ، دون، ط)، الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، تحقيق: عبد الله الجهني، مكتب الرشد.
٣. أحمد بن الحسين بن مهران، (دون، تاريخ، ط)، الغاية في القراءات العشر، دار الصحابة للتراث بطنطا، القاهرة.
٤. أحمد بن الحسين بن مهران، (دون، تاريخ، ط)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: جمال الدين مُجّد شرف، مطبوعات المكتبة العالمية، دار الصحابة للتراث بطنطا، القاهرة.
٥. أحمد بن زكريا ابن فارس، (١٩٩١م، ط١)، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الخليل، بيروت.
٦. أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام ابن تيمية، (دون، تاريخ، ط)، الحرائي، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: مُجّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة الحرس الوطني، السعودي.
٧. أحمد بن عبد الغني الدميّاطي، (دون، تاريخ، ط)، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: على الضباع، دار الندوة الجديدة.
٨. أحمد بن علي بن عبيد الله ابن سوار، (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥، ط١)، المستنير في القراءات العشر، تحقيق: عمار أمين، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات، إمارة دبي.
٩. أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد، (دون، تاريخ، ط٢)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
١٠. أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ط١)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد مُجّد الخزّاط، دار القلم، بيروت، لبنان.
١١. أحمد عبد الحلّيم بن تيمية الحرائي، (١٤١٦هـ، دون تاريخ، ط)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم النجدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة النبوية.
١٢. إسماعيل بن حمّاد الجوهري، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ط٢)، الصحاح، تاج اللغة، وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين.

١٣. إسماعيل بن خلف بن سعيد السرقسطي، (١٤٠٥هـ)، العنوان في القراءات السبع، تحقيق: زهيد زاهد وآخرون، عالم الكتب، بيروت.
١٤. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (١٤١٩هـ، ط١)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. الحسين بن أحمد بن خالويه، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، ط١)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ودار الشروق، بيروت.
١٦. سليمان ابن الأشعث ابن إسحاق أبو داود، (بدون، تاريخ، ط)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
١٧. طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون، (دون، تاريخ، ط)، التذكرة في القراءات الثمانية، تحقيق: أيمن سويد، الجمعية الخيرية بجدّة.
١٨. عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، (دون، تاريخ، ط)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
١٩. عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، (دون، تاريخ، ط)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي، تحقيق: محمود عبد الخالق، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٢٠. عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، (١٤٢٢هـ، دون، ط)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢١. عبد الرحمن بن كمال الدين بن أبي بكر السيوطي، (١٤١٤هـ، ط١)، قطف الأزهار في كشف الأسرار، تحقيق: أحمد الحمادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.
٢٢. عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، (١٤٢٢هـ، ط٥)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.
٢٣. عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، (١٩٦١، ط١)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، رقم المسألة (٦٥)، المكتبة التجارية، مصر.
٢٤. عبد الفتاح القاضي، (دون تاريخ، ط) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتب العربية.

٢٥. عبدالهادي الفضلي، (١٩٧٩م)، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع العلمي بجمده، السعودية.
٢٦. عثمان بن جني، (١٩٨٦م، ط٢) الخصائص، تحقيق: محمد النجاء، الهيئة العامة للمكتبات، القاهرة.
٢٧. عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، شيخ مشايخ المقرئين، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ط١)، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، و(١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ط١)، دار الغد الجديد، القاهرة.
٢٨. علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الطحاوي، (١٤١٣هـ، ط٢)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة.
٢٩. فخر الدين بن ضياء الدين الرازي، (دون، تاريخ، ط)، تفسير الفخر الرازي، المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب.
٣٠. القاسم بن فيزّه بن خلف الشاطبي الأندلسي، (١٤٣٢هـ-٢٠١١، ط١)، حرز الأمان ووجه التهاني، الأبيات (٦٧٠-٦٧٤)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجوزي، المدينة النبوية.
٣١. لحاجي خليفة، (١٤١٣هـ، ط١)، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٢. محمد بن جرير الطبري، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط١)، الجامع عن تأويل آي القرآن، دار هجر.
٣٣. محمد الأمين محمد المختار الشنقيطي، (١٤٢٤هـ، ط١)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٤. محمد الأمين محمد المختار الشنقيطي، (دون تاريخ، ط)، العذب المنير من مجالس الشنقيطي في التفسير، مجمع الفقه الإسلامي بجمده دار عالم الفوائد.
٣٥. محمد المختار ولد أباه، (١٤٢٢هـ)، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، المنظمة الإسلامية لتربية وعلوم الثقافة، إيسيسكو.
٣٦. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ط٧)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٣٧. محمد بن أحمد بن فرح القرطبي، (١٣٨٤هـ-١٩٩٦م، ط٢)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وآخرون، دار الكتب المصرية-القاهرة.
٣٨. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، (١٤٢٢هـ، ط١)، الجامع المسند الصحيح، دار طوق النجاة.

٣٩. مُحمَّد بن أيوب ابن القيم الجوزية، (دون، تاريخ، ط)، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، مطبعة المدني، القاهرة.
٤٠. محمَّد بن سالم الحيسن، (١٩٩٨م، ط١)، القراءات وأثرها في علوم العربيَّة، دار الجليل، بيروت.
٤١. مُحمَّد بن صالح بن مُحمَّد بن سليمان العثيمين التميمي، (١٤٣٥هـ، ط٣)، تفسير القرآن الكريم سورة النساء، مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية، عنيزة، دار ابن الجوزي.
٤٢. مُحمَّد بن عبد العظيم الزرقاني، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ط١)، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فوز أحمد، دار الكتاب العربي بيروت.
٤٣. مُحمَّد بن عبد الله ابن مالك، الأندلسي، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ط١)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: أحمد يوسف القادري، دار صادر، بيروت، لبنان.
٤٤. مُحمَّد بن عبد الله بن مالك، الأندلسي، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ط١)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، وآخرون، الناشر هجر للنشر والتوزيع.
٤٥. مُحمَّد بن عبد الله بن مالك، الطائي الأندلسي، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، البيت رقم (٥٩٩-٥٦٠)، مكتبة الآداب، القاهرة.
٤٦. محمَّد بن عثمان الذهبي، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ط٢)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٤٧. مُحمَّد بن مُحمَّد ابن الجزري، (١٤٢٧هـ، ط٤)، طَيِّبَةُ النُّشْرِ فِي الْقُرْآنِ فِي الْعَشْرِ الْكُبْرَى، تحقيق: محمَّد تميم الرُّعَيْبِي، مكتبة الهدى بالمدينة المنورة.
٤٨. مُحمَّد بن مُحمَّد ابن الجزري، (١٤٣٩هـ-٢٠١٨، ط١)، إمام القراء ومن جاء بعده فهم عيال له، نشر القراءات العشر، تحقيق: أيمن سويدي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، السعودية.
٤٩. مُحمَّد بن مُحمَّد ابن الجزري، (٢٠٠٨م، ط١)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق: جمال السيد، المكتبة الأزهرية، مصر.
٥٠. مُحمَّد بن مُحمَّد ابن الجزري، (دون تاريخ، ط)، النشر في القراءات العشر، دار الفكر.
٥١. مُحمَّد بن مُحمَّد بن الجزري، (١٩٨٢م، ط٢) غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
٥٢. محمَّد بن مكرم بن منظور، (١٩٩٤م، ط١)، لسان العرب، باب الهمة، فصل القاف، دار صادر، بيروت.

٥٣. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (دون تاريخ، ط) القاموس المحيط، باب الهمة ، فصل القاف، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
٥٤. محمد بن يوسف ابن جزى الكلبي، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، التسهيل لعلوم التسهيل، تحقيق: رضا فرح الهمامي، المكتبة العصرية التّمودجّية، صيدا، بيروت، لبنان.
٥٥. محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، (١٤٢٠هـ، دون، تاريخ، ط)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد، الناشر: دار الفكر، بيروت.
٥٦. محمد عمر سالم، (١٤٣٦هـ-٢٠١٥، ط١)، القراءات وأثرها في التفسير، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى، دار الميراث النبوي، السعودية.
٥٧. محمد مفلح القضاة وآخرون، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط٦) مقدّمات في علم القراءات، دار عمّان.
٥٨. محمود ابن عمر الزمخشري، (دون، تاريخ، ط)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل.
٥٩. محمود بن عمر الزمخشري، (١٩٩٩م، ط١)، أساس البلاغة، دار صادر بيروت.
٦٠. مرتضى الحسين الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الوهبيّة، و(١٣٠٦هـ، ط١)، دار صادر، بيروت. لبنان.
٦١. مسعود أبي الحسين الفراء الإمام البغوي، (دون، تاريخ، ط)، معالم التنزيل، تحقيق: خالد عبد الرحمن وآخرون، دار المعرفة.
٦٢. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، (دون، تاريخ، ط)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان.
٦٣. المسئول، عبد العلى المسئول، (٢٠٠٧، ط١)، معجم علم القراءات، دار السلام، القاهرة.
٦٤. مكّي بن أبي طالب القيسي، (١٤٢٢هـ، ط٤)، الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.
٦٥. نصر بن على الشيرازي ابن أبي مريم، (١٤٠٦هـ، ط١)، الموضح في علوم القراءات وعللها، تحقيق: عمر الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية الجيزة.
٦٦. ياقوت بن عبد الله الحموي، (١٩٩٣م، ط١)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان.